

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية



د/ عثمان الطاهر جيلوس (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من جعله ربه معلماً
وهادياً للناس أجمعين اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

لقد اهتم الإسلام بالأبناء قبل خلقهم وإيجادهم ، واهتم بهم بعد ولادتهم فشرع لهم من الأحكام ما تستقيم بها أمور دنياهم وأخراهم. واعتبر مرحلة الطفولة منذ دقائقها الأولى هي المرحلة الأساس في بنائهم وتكوينهم ، فمن نشأ صالحاً في طفولته ظل مستقيماً طيلة حياته ؛ لأن مرحلة الطفولة هي التي تحدد طبيعة الإنسان وسلوكه وأخلاقه ، وهي التي تغرس فيه العادات والطباع. ولذا كان لزاماً على ولي الأمر أن يُحسن تربية أولاده منذ نعومة أظفارهم، وأن يرضعهم لبن الدين الإسلامي الحنيف لتنمو فيهم الأخلاق الفاضلة ، والصفات الحميدة.

ولما كانت مرحلة الطفولة من المراحل المهمة والخطيرة في حياة الإنسان رأينا الشريعة الإسلامية تهتم بها اهتماماً كبيراً فسنت لها من الأحكام

(*) أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة الجبل الغربي - الزاوية - الجماهيرية العربية الليبية .

ما يتمشى وأهمية هذه المرحلة. فجاءت السنة المطهرة بسلسلة من التشريعات المميزة التي إن التزم بها أولياء الأمور انعكست بالخير على أبنائهم ومجتمعهم.

ومن تلك التشريعات ما أمر الإسلام بفعله للمولود بعد ولادته. ونظراً لأهمية تلك التشريعات ارتأيت أن أكتب فيه بحثاً؛ لأن حاجة الناس تدعو إلى ذلك إذ إن كثيراً منهم يتهاونون بها أو لا يعرفون عنه شيئاً. وقد أسميت البحث: (ما يفعل بالمولود بعد ولادته).

وجاء البحث في مقدمة وستة مباحث وخاتمة: ذكرت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث فيه وخصصت المبحث الأول للأذان والإقامة في أذن المولود، والمبحث الثاني لتحنيك المولود، والثالث للعقيقة، والرابع لحلق شعره، والخامس لتسميته، والسادس لختانه. وجاءت الخاتمة محتوية على أهم نتائج البحث.

وقد قمت بالحديث عن أحكام المسائل مؤصلاً لها من الأدلة الشرعية، متحدثاً عن آراء العلماء فيها، مناقشاً ومرجحاً متوخياً في كل ذلك الأمانة العلمية دون تعصب لمذهب أو رأي معين.

المبحث الأول:

الأذان والإقامة في أذن المولود:

المطلب الأول: الأذان والإقامة في أذن المولود

يُسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى عند ولادته ، وأن تقام للصلاة في أذنه اليسرى عند ولادته وقد وردت أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين هذه السنة إليك بعضا منها:

١- أخرج أبو داود في سننه والترمذي في جامعه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة.⁽ⁱ⁾

يقول المبار كفوري: وفي الحديث دلالة على سنّة الأذان في أذن المولود. قال القاري: وفي شرح السنة: روى عن عمر بن عبد العزيز كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى إذا ولد الصبي. قال: وقد جاء في مسند أبي يعلى الموصلي عن الحسين مرفوعاً: من ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان⁽ⁱⁱ⁾.

٢- وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم: أذن في أذن الحسين بن علي يوم ولد ، فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى⁽ⁱⁱⁱ⁾.

٣- وأخرج البيهقي في شعب الإيمان أيضا عن الحسين بن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان^(iv)

المطلب الثاني: الحكمة من التأذين

قال ابن قيم الجوزية مبينا سر التأذين:

وسر التأذين والله أعلم أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلماته المتضمنة لكبرياء الرب وعظمته والشهادة التي أول ما يدخل بها في الإسلام ، فكان ذلك كالتلقين له شعار الإسلام عند دخوله إلى الدنيا كما يلقي كلمة التوحيد عند خروجه منها. وغير مستتكر وصول أثر التأذين إلى قلبه وتأثره به وإن لم يشعر ، مع ما في ذلك من فائدة أخرى وهي هروب الشيطان من كلمات الأذان وهو كان يرصده حتى يولد فيقارنه ، للمحنة التي قدرها الله وشاءها فيسمع شيطانه ما يضعفه ويغيظه أول أوقات تعلقه به. وفيه معنى آخر وهو أن تكون دعوته إلى الله وإلى دينه الإسلام وإلى عبادته، سابقة على دعوة الشيطان كما كانت فطرة الله التي فطر الناس عليها سابقة على تغيير الشيطان لها ونقله عنها ولغير ذلك من الحكم^(٧).

اعتراض على الأحاديث:.

اعترض على الأحاديث الدالة على التأذين والإقامة في أذن المولود، فقال الهيثمي في الحديث الأول الذي رواه أبورافع: إن في إسناده حماد بن شعيب وهو ضعيف جدا^(٨).

و يرد على هذا بما ذكره الترمذي عن الحديث فقال: بأنه صحيح والعمل عليه.

و قال المباركفوري: قلت: و قال العجلي: لا بأس به - أي الحديث.
وزاد المباركفوري فقال: فإن قلت: كيف العمل عليه وهو ضعيف ، لأن في
سنده عاصم بن عبيد الله ؟ قلت: نعم هو ضعيف لكنه يعتضد بحديث الحسين
بن علي رضي الله عنهما الذي رواه أبو يعلى الموصلي وابن السني^(vii).

و اعترض على الحديث الثاني بأنه ضعيف أيضا .

فقد قال البيهقي: في إسناده ضعف^(viii). ويرد على هذا الاعتراض بما
قاله الألباني بأن هذا الحديث الذي رواه ابن عباس وإن كان ضعيفا ، إلا أنه
يقوي حديث أبي رافع. وقال: هذا حديث حسن إن شاء الله بحيث إنه يصلح
شاهدا لحديث رافع^(ix).

واعترض على الحديث الثالث أيضا بأنه ضعيف قال الشيخ الألباني:
قلت وهذا سند موضوع ، يحي بن العلاء ومروان بن سالم يضعان الحديث.
و يرد على هذا بأن الحديث لو كان موضوعا لما أورده الإمام
النووي في الأذكار فقد أورده في كتابه برواية ابن السني ولم يشر إلى ضعفه
فكيف يكون موضوعا؟. ثم أورده بعد ذلك ابن تيمية في ((الكلم الطيب))، ثم
ابن القيم في ((الوابل الصيب))، وقد أشار إلى ضعفه بذكرهما الحديث
بقولهما: ((و ينكر)).

و هذا فيه إشعار بضعفه فقط وليس بموضوع وإلا لما استشهدا به مطلقاً^(x).

وقد رأى الألباني بأن وضع الحديث قد خفي على الإماميين. ولم أجد دليلاً على وضعه. ومما يؤيد أن الحديث ليس بموضوع ما ذكره المباركفوري عند حديثه عن حديث أبي رافع وهو الحديث الأول الذي أوردته هنا قال: قلت: نعم هو ضعيف، لكنه يعتضد بحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما الذي رواه أبو يعلى الموصلي وابن السني^(xi) وهو الحديث الذي بين أيدينا والذي قال الألباني: بأنه حديث موضوع. وهذا يرد قوله إذ كيف يستشهد علامة كالمباركفوري بحديث موضوع؟ فأقل ما يقال عنه بأنه حديث ضعيف ليس أكثر. ومعلوم من قواعد مصطلح الحديث أن الحديث الضعيف لا يرتقي إلى الصحة أو الحسن إلا إذا جاء من طريق أخرى. والحديث وإن كان ضعيفاً فإنه لا يمنع العمل به في فضائل الأعمال. وأياً ما كانت هذه الأحاديث فإن بعضها رغم ضعفه يقوي البعض الآخر وبذلك يكون صالحاً للاستشهاد بها في فضائل الأعمال. وما الضرر الذي يلحقه التأنيين أو الإقامة أو كلاهما معا في أنن المولود؟.

فالأذان والإقامة في أنن المولود من قبيل السنة وليس من قبيل الواجب، فلا يلحق للضرر بفعلهما. ولو لم يكن الأذان والإقامة من السنة لما بوب لهما بعض العلماء في كتبهم باباً أسموه. باب استحباب التأنيين في أنن المولود اليمنى والإقامة في أننه اليسرى، كما فعل ابن قيم الجوزية في كتابه (تحفة المودود بأحكام المولود)^(xii) وكما فعل الترمذي في جامعه، فقد وضع فيه باباً أسماه: باب الأذان في أنن المولود^(xiii) وكذلك أبو داود في سننه^(xiv).

المبحث الثاني:

تحنيك المولود:

المطلب الأول: تعريف التحنيك

تعريف التحنيك لغةً:

قال ابن منظور: التحنيك: أن تمضغ التمر ثم تدلكه بحنك الصبي داخل فمه. يقال منه: حنكته وحنكته فهو محنوك ومحنك. وفي حديث ابن أم سليم لما ولدته وبعثت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمضغ له تمرًا وحنكته: أي ذلك به حنكه.
وحنك الصبي بالتمر وحنكه: ذلك به حنكه^(xv).

تعريف التحنيك شرعاً:

لا يختلف معنى التحنيك في الاصطلاح الشرعي عنه في المعنى اللغوي فهو في الشرع:
مضغ الشيء ووضعه في فم الصبي وذلك حنكه به^(xvi).

المطلب الثاني: حكم التحنيك:

قال النووي: أجمع العلماء على أن تحنيك المولود عند ولادته سنة^(xvii).

فعلى الآباء أن لا يتركوا هذه السنة تيمناً بفعل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. وأول ما يُحنك به المولود التمر ، فإن لم يتيسر تمر فرطب ، وإلا فشيء حلو. وعسل النحل أولى من غيره ، ثم ما لم تمسه نار كما في نظيره مما يفطر الصائم عليه^(xviii).

الأئمة:

والدليل على سنية التحنك في حق المولود ورود أحاديث صحيحة في ذلك نذكر منها:

- ١- ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى رضي الله عنه قال: ولد لي غلام فأنتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم فحنكته بتمر ودعا له بالبركة ودفعه إلي وكان أكبر ولد أبي موسى^(xix).
- ٢- وما أخرجه البخاري ومسلم أيضاً في صحيحيهما عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة قالت: فخرجت وأنا متم^(xx) فأنتيت المدينة فنزلت قباء^(xxi) فولدت بقباء ، ثم أنتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت في حجره ، ثم دعا بتمر فمضغها، ثم ثقل في فيه فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ، ثم حنكه بالتمر ثم دعا له فتبرك^(xxii) عليه. وكان أول مولود ولد في الإسلام ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قيل لهم: إن اليهود قد سحرتمكم فلا يولد لكم^(xxiii).

٣- وأخرج البخاري ومسلم في صحيحهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان ابن لأبي طلحة يشتكى فخرج أبوظلحة ، فقبض الصبي، فلما رجع أبوظلحة قال: ما فعل ابني ؟ فقالت أم سليم: هو أسكن ما كان فقربت إليه العشاء فتعشى ثم أصاب منها. فلما فرغ قالت: وارِ الصبي^(xxiv) فلما أصبح أبوظلحة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: ((أعرستم الليلة)) ؟ ^(xxv) قال: نعم. قال: ((اللهم بارك لهما في ليلتهما)). فولدت غلاماً قال لي أبوظلحة: احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((أمره شيء)) قالوا: نعم تمرات فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم فمضغها ثم أخذ من فيه فجعلها في في الصبي وحنكه به وسمّاه عبدالله^(xxvi).

وهذه الأحاديث بينت لنا أن تحنك المولود غداة ولادته سنة. فعلى أولياء المولودين، فعلها اقتداءً بهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثالث: من يُحنك المولود ؟.

يستحب أن يحنك المولود رجل أو امرأة من الصالحين ممن يتبرك به. فإن لم يكن حاضراً عند المولود حمل إليه^(xxvii).

المطلب الرابع: الحكمة من التحنك:-

قال ابن حجر مبيناً الحكمة من التحنك: والحنك مضغ الشيء ووضعه في فم الصبي وذلك حنكه به، يُصنع بالصبي ليتمرن على الأكل ويقوى عليه^(xxviii).

اعتراض على هذا:

واعترض بعض العلماء على هذا القول ، فقال صاحب عمدة القاري:
 فإن قلت ما الحكمة في تحنيكه ؟ قلت: قال بعضهم: يُصنع ذلك بالصبي
 ليتمرن على الأكل فيقوى عليه - وكأنه يرد بذلك على صاحب فتح الباري
 - فياسبحان الله ما أبرد هذا الكلام ! فأين وقت الأكل من وقت التحنيك ؟
 فالتحنيك يكون عقب ولادته والأكل في الغالب بعد سنتين أو أقل أو أكثر.
 والحكمة من التحنيك التفاؤل له بالإيمان ، لأن الثمرثمة الشجرة التي شبهها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤمن وبحلوته أيضاً، وخاصة إذا كان
 المحنك من أهل الفضل والعلماء الصالحين ، لأنه يصل إلى جوف المولود
 في ريقه. ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حنك عبدالله بن
 الزبير حاز من الفضائل والكلمات ما لا يوصف وكان قارئاً للقرآن عفيفاً في
 الإسلام والتقدم في الخير ببركة ريقه المبارك^(xxix).

ويمكن القول بأن الحكمتين موجودتان في سنة التحنيك إذ لا يمنع أن
 يكون التحنيك من باب تمرين الصبي على الأكل ولو بعد حين. وقد يؤدي
 التحنيك إلى تدريب وتقوية عضلات فمه وبذلك يكون ما قاله ابن حجر
 صحيحاً. وكذلك فإن في التحنيك تفاؤلاً للصبي بالإيمان لفضيلة التمر
 وشجرته.

وأثبت الطب أن للتحنيك فائدة عظيمة وهي: نقل بعض الجراثيم في
 الأمعاء لمساعد على عملية الهضم^(xxx).

المبحث الثالث

العقيقة

المطلب الأول: تعريفها:

تعريفها لغة: عَقَّ عن ابنه يعق ويعق: حلق عَقِيقَتَه أو ذبح عنه شاة وفي التهذيب: يوم أسبوعه ، فقَيِّده بالسابع. واسم تلك الشاة عَقِيقَة. وأصل العَقِيقَة الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد ، وإنما سُمِّيت تلك الشاة التي تذبح في تلك الحال عَقِيقَةً ، لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ولهذا قال في الحديث: ((أَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى)) يعني بالأذى ذلك الشعر الذي يحلق عنه وهذا من الأشياء التي ربما سُمِّيت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها فسميت الشاة عَقِيقَة لعَقِيقَة الشعر^(xxxi).

تعريفها شرعاً:

أ- عند المالكية:

عرفها ابن عرفة بأنها: ما تقرب بذكاته من جدع ضأن أو ثني سائر النعم سليمين من بين عيب مشروطاً بكونها سابع ولادة آدمي حي عنه^(xxxi).
ب- عند الشافعية:

هي ما يُذبح عند حلق شعر المولود تسمية للشيء باسم سببه^(xxxiii).

ج- عند الحنابلة:

هي الذبيحة التي تذبح عن المولود ، وقيل هي الطعام الذي يُصنع ويدعى إليه من أجل المولود.^(xxxiv)

المطلب الثاني: حكم العقيدة عن الصبي:

اختلف العلماء في حكم العقيدة ولهم في هذه المسألة ثلاثة آراء إليك

بيانها:

الرأي الأول:

ومفاده أن العقيدة مستحبة وهو رأي مالك^(xxxv) والشافعي^(xxxvi) والصحيح المشهور من مذهب الحنابلة^(xxxvii) والمشهور عند الشيعة الإمامية^(xxxviii) وهو رأي للزيدية^(xxxix) ورأي الإباضية^(xl).

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة:

فقد أخرج أبوداود في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سئل رسول الله صلى عن العقيدة فقال: ((لا يحب الله العقوق - كأنه كره الاسم - ومن ولد له فأحب أن ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة))^(xii).

وجه الاستدلال بالحديث:

استدل القائلون باستحباب العقيدة بأن هذا الحديث قد صرف الأحاديث التي وردت عنه صلى الله عليه وسلم بصيغة الأمر إلى الاستحباب. ثم إن قوله صلى الله عليه وسلم ((من أحب)) دل على عدم الوجوب فبقي الاستحباب. من أراد أن ينسك عن ولده فليفعل فتعليقه على المحبة دليل على عدم وجوبها^(xiii).

ما يفعل بالمولود بعد ولادته فكر وإبداع وفق منظور الشريعة الإسلامية

الرأي الثاني:

ومفاده أن العقيدة واجبة وأصحاب هذا الرأي الشيعة الإمامية في قول عندهم^(xliii) والزيدية في قول^(xliv) وهو رأي الظاهرية^(xlv).

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة:

١- فقد أخرج البخاري في صحيحه عن سلمان بن عامر الضبي قال: سمعت رسول الله صلى يقول: ((مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى))^(xlvii).

وجه الاستدلال بالحديث:

دل الأمر في الحديث على وجوب العقيقة^(xlviii).

٢- وأخرج أبوداود في سننه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((كل غلام رهينة بعقيقته تُنبح عنه يوم السابع))^(xlix).

وجه الاستدلال بالحديث:

بين الحديث أن العقيقة واجبة لأنه صلى الله عليه وسلم شبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن. فلا يعقل أن يشبه شيئاً مستحباً غير لازم بشيء لازم لا بد منه.^(xli)

وقال الإمام أحمد بن حنبل: ما أعلم فيه شيئاً أشد من هذا الحديث ((الغلام مرتهن بعقيقته)) وهو أشد ما روي فيه⁽ⁱ⁾.

الرأي الثالث:

و ينص على أن العقيدة مباحة وليست بسنة ولا واجبة وهذا الرأي للحنفية⁽ⁱⁱ⁾.

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة:

- ١- فقد قال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم بعد أن سئل عن العقيدة ((لا يحب الله العقوق كأنه كره الاسم ومن ولد له فأحب أن ينسك عنه فلينسك. عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة))⁽ⁱⁱⁱ⁾.

وجه الاستدلال بالحديث:

- نفي الحديث كون العقيدة سنة ، لأنه عليه الصلاة والسلام علق العق بالمشينة وهذا أمانة الإباحة..⁽ⁱⁱⁱ⁾
- ٢- وروى عن علي مرفوعا ((نسخ الأضحى كل ذبح))^(iv).

وجه الاستدلال بالحديث:

العقيدة كانت في الجاهلية ثم فعلها المسلمون في أول الإسلام ، فنسخها ذبح الأضحى فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل. وهذا يشير إلى الإباحة فالعقيدة كانت فضلا ومتى نسخ الفضل لا يبقى إلا الكراهة. بخلاف الصوم والصدقة فإنهما من الفرائض لا من الفضائل، فإذا نسخت منهما الفرضية يجوز التنفل بهما^(iv).

مناقشة الآراء:

١- يقول ابن حزم: أمره عليه السلام بالعقيقة فرض لا يحل لأحد أن يحمل شيئاً من أوامره عليه السلام على جواز تركها إلا بنص آخر وأراد بذلك وإلا فالقول بذلك كذب وقفوا لما لا علم لهم به.

و يقول: وأما ما استدل به القائلون باستحباب العقيقة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عندما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال: (لا يحب الله العقوق ومن ولد له فأحب أن ينسك فلينسك عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة)^(vi). وهذا صحيفة ولو صح لكان حجة لنا عليهم ، لأن فيه إيجاب ذلك على الغلام والجارية وأن ذلك لا يلزم الأب إلا أن يشأ. هذا نص الخبر ومقتضاه، فهي كالزكاة وزكاة الفطر في هذا أو لافرق^(vii).

الرد على ابن حزم:

قال أصحاب الرأي الأول القائلون باستحباب العقيقة وهم جمهور الفقهاء: إن قوله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم (ومن ولد له فأحب أن ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة) قد صرف الأحاديث التي وردت عنه صلى الله عليه وسلم بصيغة الأمر كالحديث الذي استدل به ابن حزم على وجوب العقيقة - صرفها إلى الاستحباب. ثم إن قوله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم (فأحب أن ينسك) دليل على عدم الوجوب لأنه لو كانت العقيقة واجبة لما قال: ((فأحب أن ينسك)) فمن أراد أن ينسك عن ولده فليفعل وإلى هذا تصرف الأحاديث.

٢- و أما استدلال القائلين بوجوب العقيدة بقوله صلى الله عليه وسلم: ((كل غلام رهينة بعقيقته)) فيرد عليه بأن العلماء قد اختلفوا في معنى: ((رهينة بعقيقته)) وأجود ما قيل فيه كما ذكر الخطابي ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال: هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يعق الأب عن الطفل فمات طفلاً لم يشفع في أبويه^(viii).

٣- ومما يدل على عدم وجوب العقيدة أنها إراقة دم من غير جناية ولا نذر فلم تجب كالأضحية^(lix).

الرد على أدلة الحنفية:

و يرد على الحنفية الذين قالوا: بأن العقيدة ليست سنة ولا واجبة بالآتي:

١-أما الحديث الذي استدلوا به على أنه يفيد الإباحة وهو قوله صلى الله عليه وسلم ((لا يحب الله العقوق ومن ولدله فأحب أن ينسك عنه فلينسك))..... الخ.

فقد ذكرنا وجه دلالاته على استحباب العقيدة، ثم إنه مع الأحاديث الأخرى التي جاءت بصيغة الأمر والتي صرفت إلى الاستحباب لا يمكن أن يقال أنها تفيد الإباحة وهي بصيغة الأمر وإنما أقل ما يقال جمعاً بين الأحاديث أنها تفيد الاستحباب.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية
فكر وإبداع

٢- وأما استدلالهم بما روى عن علي: ((نسخ الأضحى كل ذبح)) فيرد عليه بأن هذا الخبر ضعيف جداً، فقد قال الألباني: رواه الدار قطني في سننه من طريق الهيثم بن سهل: المسيب بن شريك عن عامر عن مسروق عن علي مرفوعاً. وقال: خالفه المسيب بن واضح - هو ابن شريك - وكلاهما ضعيف ، والمسيب بن شريك متروك.

وقال الحافظ الغساني: المسيب وابن شريك كلاهما ضعيف والمسيب بن شريك متروك (lx).

٣- وقال ابن حجر في فتح الباري: أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سننه ضعف (lxi).

٣- يقول الألباني: ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه صرف جماً غيراً من هذه الأمة ، عن سنة صحيحة مشهورة ، ألا وهي: الحقيقة.

ويقول: لقد ترك العمل بحديث: ((مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دماً)) - الذي رواه البخاري وهو حديث صحيح - حتى لا تكاد تسمع في هذه البلاد أن أحداً من أهل العلم والفضل - دع غيرهم - يقوم بهذه السنة ولو أنهم تركوها إهمالاً كما أهملوا كثيراً من السنن الأخرى لربما هانت المصيبة ولكن بعضهم تركها إنكاراً لمشروعيتها ، لا لشيء إلا لهذا الحديث الواهي ، فقد استدل به بعض الحنفية على نسخ مشروعيتها الحقيقة فإلى الله المشتكى من غفلة الناس عن الأحاديث الصحيحة وتمسكهم بالأحاديث الواهية والضعيفة (lxii).

٤- ويقول ابن حزم رداً على الحنفية: واحتج من لم يرها واجبة برواية واهية عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ((نسخ الأضحى كل ذبح قبله)) وهذا لا حجة فيه ، لأنه قول محمد بن علي ولا يصح دعوى النسخ إلا بنص مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٥- ويقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: أقرط في العقيدة رجلان ، رجل قال: إنها واجبة ورجل قال: إنها بدعة ، دليلنا على أبي حنيفة الأخبار الصحيحة السابقة. قال ابن المنذر: الدليل عليه الأخبار الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعن التابعين قالوا: وهو أمر معمول به بالحجاز^(lxiii).

الخلاصة:

وخلاصة القول في هذه المسألة: إن العقيدة أياً ما كانت مستحبة أو واجبة على الآباء أن لا يتركوها إذا كانوا قادرين عليها وفي ذلك يقول الإمام مالك في الموطأ:

وهي - أي العقيدة - من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن عك عن ولده فهي بمنزلة النسك^(lxiv).

وقال الإمام الشافعي نقلاً عن يحيى الأنصاري قوله: أدركت الناس وما يدعون العقيدة عن الغلام والجارية^(lxv).

وقال أحمد بن حنبل نقلاً عن أبي عبد الله قوله: ولا أحب لمن أمكنه وقدر أن لا يعق عن ولده ولا يدعه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الغلام مرتين بعقيقته)) وهو أشد ما روي فيه. والحديث يعني أنه إذا لم يعق الأب عن مولوده ثم مات صغيراً فإنه يحرم من شفاعته^(lxvi).

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

واقْتَدَاءَ بهديه صلى الله عليه وسلم الذي عَقَّ عن الحسن والحسين ينبغي أن لا يترك المسلمون هذه السنة ، فقد أخرج أبوداود في سننه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً^(lxxvii).

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى ((أن النبي صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن والحسين وحلق شعورهما وتصدقّت فاطمة بزنته فضة))^(lxxviii).

المطلب الثالث: كم يجزيء في العقيقة ؟

اتفق الفقهاء على أن الشاة الواحدة تجزيء في العقيقة إذا كانت جدعة من الضأن أو ثنياً من سائر النعم إذا كانت سليمة من العيوب كالأضحية. واختلفوا في الأفضل:

فقال مالك^(lxxix) والشيعية الإمامية^(lxxx) والزيدية في المشهور عندهم^(lxxxi) بعدم تعدد العقيقة وتكفي الشاة الواحدة في كل مولود الذكر كالأنثى. بل المندوب عدم تعددها.

ودليلهم في ذلك ما رواه أبوداود بسند صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً^(lxxii). وقال الشافعية^(lxxiii) والحنابلة^(lxxiv) والظاهرية^(lxxv) والزيدية في مقابل المشهور عندهم^(lxxvi) والإباضية^(lxxvii) الأفضل أن تكون العقيقة شاتين عن الغلام وشاة عن الجارية، وإن ذبح عن كل واحد منهما شاة فإن ذلك مجزيء.

ودليلهم على استحباب العقيدة بشاتين عن الغلام وشاة عن الجارية:
السنة ، والمعقول:
أ-السنة:

أخرج أبوداود في سننه عن أم كرز الكعبية قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة)) (lxxviii).

ب-المعقول: ولأن العقيدة إنما شرعت للسرور بالمولود والسرور بالغلام أكثر ، فكان الذبح عنه أكثر (lxxix).
مناقشة الرأيين:

قلنا: إن الفقهاء اتفقوا على أن الشاة الواحدة تجزيء في العقيدة للحديث الذي استدل به المالكية ومن قال بقولهم.
وأما الحديث الذي استدل به القائلون بأفضلية تعدد الشياه في العقيدة بالنسبة للذكور فالجواب عليه بأن أمره صلى الله عليه وسلم بالعق عن الغلام بشاتين إنما هو من باب الزيادة في القرية لا لتوقف حصول النذب عليه ، بدليل اقتصاره صلى الله عليه وسلم على شاة واحدة حين عق عن الحسن والحسين ، ولعل هذا الذي دعا الشافعية والحنابلة للقول بأن الشاة الواحدة تجزيء في تحقيق سنة العقيدة.

وإن أفضل ما يُقال في هذه المسألة: إن العقيدة تجزيء بشاة واحدة ويتحقق بها السنة عن كل مولود ذكراً كان أو أنثى ، ومن زاد فلا كراهة في ذلك.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

وقت ذبح العقيقة:

اتفق الفقهاء^(lxxx) على أن ذبح العقيقة إنما يكون في اليوم السابع من ولادة المولود.

والدليل على ذلك ما أخرجه أبوداود في سننه عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه وينمي))^(lxxxi).

المطلب الرابع: المخاطب بالعقيقة:

اتفق الفقهاء على أن الأب هو المخاطب بفعل العقيقة عن مولوده^(lxxxii) ثم اختلفوا هل تكون من مال المولود إن كان له مال؟ أم من مال أبيه؟.

فقال المالكية^(lxxxiii) والشافعية^(lxxxiv) والحنابلة^(lxxxv) والشيعة الإمامية^(lxxxvi): إن العقيقة لا تكون من مال المولود على المشهور. وقال الظاهرية: بأن المولود إن كان له مال فهي من ماله^(lxxxvii) وقال الإباضية^(lxxxviii): إن كان الولد يتيماً فإنها تخرج من ماله، وإلا فهي من مال والده ولم أجد لما قالوه دليلاً.

ولعلمهم نظروا إليها على أنها جزء من النفقة.

من يقوم بالعقيقة إذا عُدِم الأب؟

واختلف الفقهاء فيمن يقوم بالعقيقة إذا عُدِم الأب، فقال المالكية^(lxxxix) والحنابلة^(xc) والشيعة الإمامية^(xci) لا يُخاطب بها أحد غير الأب. وقال الشافعية^(xcii): يعق عن المولود كل من تلزمه نفقته من مال العاق لا من مال المولود فإن عَق من مال المولود ضمن العاق.

المطلب الخامس: هل يعق الصبي عن نفسه إذا لم يعق عنه في صغره ؟.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ولهم فيها رأيان:

الرأي الأول:

وينص على أن الصبي لا يُطالب بأن يعق عن نفسه بعد بلوغه إذا لم يعق عنه وهو صغير وهذا الرأي للمالكية^(xciii) والرأي المقابل للمشهور عند الشافعية^(xciv) ورأي الحنابلة^(xcv).

أدلة أصحاب هذا الرأي:

لم أجد لأصحاب هذا الرأي دليلاً سوى المعقول فقد قالوا:

١- العقبة مشروعة في حق الوالد فلا يفعلها غيره كالأجنبي قياساً على صدقة الفطر^(xcvi).

٢- ولا يطالب بها الصبي إذا بلغ وذلك لمضي زمنها كالضحية بخلاف صدقة الفطر فلا تسقط بمضي زمنها لأنها واجبة^(xcvii).

الرأي الثاني:

وينص على أن الصبي الذي لم يعق عنه في صغره يعق عن نفسه بعد بلوغه. وانقسم أصحاب هذا الرأي ، فمنهم من قال بأن ذلك مستحب وهو المشهور عند الشافعية^(xcviii) ورأي الشيعة الإمامية^(xcix) ومنهم من قال بوجوب ذلك وهو رأي ابن حزم^(c).

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة ، فقد روى أنس ((أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعدما بعث بالنبوة))^(ci).

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

الرد على ما استدل به أصحاب الرأي الثاني:

١- الحديث الذي استدلوا به يقول فيه البزار: تفرد به محرر وهو ضعيف جداً^(cii).

٢- وقال النووي في المجموع: ... وحديث: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد النبوة)) حديث باطل. قال البيهقي: هو حديث منكر^(ciii).

٣- وقال عبد الرزاق في المصنف: إنما تركوا ابن محرر لهذا الحديث^(civ).

٤- وقال أحمد: عبدالله بن المحرر عن قتادة عن أنس ((أن النبي صلى الله عليه وسلم عق)) حديث منكر^(cv).

بعد هذا الرد يتضح لنا أن العقيدة لا يطالب بها الصبي إذا بلغ، وذلك لضعف ما استدل به أصحاب هذا الرأي. وانطلاقاً من هذه الردود أرى أن الرأي الأول الذي ينص على عدم مطالبة الصبي إذا بلغ بالعقيدة هو الأقوى.

المطلب السادس: مس رأس المولود بدم العقيدة:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة ولهم فيها رأيان إلبك بينهما:

الرأي الأول:

وينص على كراهية مس المولود بدم العقيدة وهو رأي جمهور فقهاء المالكية^(cvi) والشافعية^(cvii) والحنابلة^(cviii) والشيعة الزيدية^(cix) والإباضية^(cx).

أدلة الجمهور أصحاب الرأي الأول:

استدل جمهور الفقهاء لرأيهم بالسنة والمعقول:

أ- السنة:

١- أخرج البخاري في صحيحه عن سلمان بن عامر الضبي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى))^(cxii).

وجه الاستدلال بالحديث:

فسر بعض العلماء الأذى الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإمطته عن الغلام بترك ما كانت الجاهلية تفعله من تلطيخ رأسه بدمها^(cxii).

٢- وأخرج أبوداود في سننه عن أبي بريدة قال: كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها. فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطخه بزعفران^(cxiii).

٣- وأخرج ابن ماجة في سننه عن يزيد بن عبد المزني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم))^(cxiv).

ب- المعقول:

تلطيخ رأس المولود بالدم تنجيس له فلا يشرع كلطخه بغيره من النجاسات^(cxv).

الرأي الثاني:

ويرى أصحابه وهم الحسن وقتادة^(cxvi) وابن حزم بأن مس المولود بدم عقيقته مستحب. قال ابن حزم: ولا بأس به^(cxvii).

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة:

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

فقد أخرج أبوداود في سننه عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدمي)).

فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يُصنع به ؟ قال: إذا نبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق (cxviii).
الرد على أدلة أصحاب الرأي الثاني القائلين باستحباب تلطيف رأس المولود بدم العقيقة:

١- الحديث الذي استدلوا به قال فيه أبوداود بعد أن ذكره: وهذا وهم من همام الذي روى الحديث عن قتادة. وقال أبوداود: ويسمى أضح. كذا قال سلام عن أبي مطيع عن قتادة وإياس ابن دغفل وأشعث عن الحسن (cxix).

٢- وقال أحمد بن حنبل: قال فيه ابن أبي عروة: يُسمى. وقال همام: ويدمي. وما أراه إلا خطأ وقد قيل هو تصحيف من الراوي (cxx).

٣- ولأن تلطيف رأس المولود بالدم تتجسس له فلا يشرع كلطخه بغيره من النجاسات (cxxi).

- ٤- وهذا الحديث تـردـه الأحاديث التي استدل بها أصحاب الرأي الأول الدالة على كراهية تلطيخ رأس المولود بدم العقيقة وبذلك تكون ناسخة لهذا الفعل الذي كان في الجاهلية. ويؤكد هذا الحديث الذي أخرجه أبوداود في سننه والذي أورده في الفقرة رقم ٣- عند ذكر أدلة أصحاب الرأي الأول القائلين بكراهية لطخ رأس المولود بدم العقيقة. ويؤكد أيضاً ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس الصبي فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكان الدم خلوقاً^(cxxxii).
- ٥- قال ابن عبد البر لا أعلم أحداً قال بتلطيخ رأس المولود بدم العقيقة إلا الحسن وقتادة وأنكره سائر أهل العلم وكرهوه^(cxxxiii).
- ٦- وقال الخرشي: وكلام المؤلف -يقصد خليلاً- مبني على أحد القولين المشهورين في التلطيخ بالنجاسة بالكراهة والحرمة كما ذكرهما سيدي أحمد زروق في شرح الإرشاد في شرح الرسالة^(cxxxiv).
- وخلاصة القول في هذه المسألة: أن تلطيخ رأس المولود بدم العقيقة كانت فعلاً من أفعال الجاهلية ، فلما جاء الإسلام منعه وأبدله بلطخ رأس المولود بخلوف كالزعفران مثلاً.
- المطلب السابع: الحكمة من العقيقة: ذكر ابن قيم الجوزية في كتابه تحفة المودود^(cxxxv) بعضاً من الحكم التي من أجلها شرعت العقيقة فقال: ومن فوائدها: أنه قربان يقرب به عن المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا والمولود ينتع بذلك غاية الانتفاع كما ينتفع بالدعاء له وإحضاره مواضع النسك والإحرام عنه وغير ذلك.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

ومن فوائدها: أنها تفك رهان المولود فإنه مرتّهن بعقيقته. قال الإمام أحمد: مرتّهن عن الشفاعة لو ألدّه. وقال عطاء بن أبي رباح مرتّهن بعقيقته ، أي يحرم شفاعة ولده.

ومن فوائدها: أنها فدية يُفدى بها المولود كما فدى الله إسماعيل الذبيح بالكبش.

المبحث الرابع:

خلق شعر المولود

المطلب الأول حكم خلق شعر المولود: اتفق الفقهاء^(cxxvi) على استحباب خلق رأس المولود كله يوم سابع ولانته ويتصدق بوزن شعره من ذهب أو فضة. والدليل على استحباب الحلق ما ورد من أحاديث في السنة النبوية المطهرة إليك بعضاً منها:

١- عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((كل غلام رهينة بعقيقته تنبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى))^(cxxvii).

٢- وعن علي رضي الله عنه قال: ((عق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بشاة وقال: يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بزنة شعره فضة فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض درهم))^(cxxviii).

٣- وعن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة^(cxxix).

٤- وعن عمر وابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه^(cxxx).

المطلب الثاني: النهي عن القزع عند خلق المولود:-

القزع هو حلق بعض رأس الصبي وترك بعضه^(cxxxi).

حكمه:-

اتفق الفقهاء^(cxxxii) والعلماء على كراهية القزع، وذلك لنهي رسول

الله صلى الله عليه وسلم.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

والدليل على ذلك:

١- ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع^(cxxxiii).

٢- وما أخرجه أبو داود^(cxxxiv) والنسائي^(cxxxv) وابن ماجه^(cxxxvi) في سننهم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبيا حلق بعض رأسه وترك بعضا فنهى عن ذلك وقال: ((أحلقوه كله أوتركوه كله)).

أنواع القزع:

والقزع أربعة أنواع كما ذكر ابن قيم الجوزية^(cxxxvii).

أحدها: أن يحلق من رأسه مواضع من ههنا وههنا ، مأخوذ من السحاب وهو نَقْطَعَة.

الثاني: أن يحلق وسطه ويترك جوانبه كما يفعله شمامسة النصارى.

الثالث: أن يحلق جوانبه ويترك وسطه كما يفعله كثير من الأوباش والسفلة من شباب هذا الزمن لا لشيء إلا لتقليد الغرب. نعود بالله من شر أولئك السفلة الأوغاد.

الرابع: أن يحلق مقدمه ويترك مؤخره.

وكل هذه الأنواع منهي عنها ، لأن النهي جاء في القزع إذ اللفظ عام يشمل جميع أنواع القزع.

ويستوى في النهي عن القزع الذكور والإناث ، لأن الحكم الذي ورد في السنة النبوية المطهرة عام. ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: ((إنما النساء شقائق الرجال))^(cxxxviii) ولذلك لا فرق بين الذكور والإناث في هذه المسألة لعدم وجود نص يدل على إخراجهن من الحكم في هذه المسألة.

والنهي عن القزع يشمل الكبار والصغار، لأن النهي الوارد في السنة عام.

الحكمة من النهي عن القزع:

يقول ابن قيم الجوزية نقلاً عن شيخه: (قال شيخنا: وهذا من كمال محبة الله ورسوله للعدل فإنه أمر به حتى في شأن الإنسان مع نفسه. فنهاء أن يخلق بعض رأسه ويترك بعضه ، لأنه ظلم للرأس حيث ترك بعضه كاسياً وبعضه عارياً. ونظير هذا أنه نهى عن الجلوس بين الشمس والظل ، فإنه ظلم لبعض بدنه، ونظيره نهى أن يمشي الرجل في نعل واحدة، بل إما أن ينعلها أو يحفيها^(cxxxix)).

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

المبحث الخامس: تسمية المولود:

من حق الولد على أبيه أن يحسن اختيار اسمه وقد عني الإسلام بهذه المسألة عناية كبيرة ووضع من التوجيهات ما يشعر بأهميتها والاعتناء بها حتى يستتير بها المسلمون في حياتهم.

المطلب الأول: وقت التسمية:

اتفق الفقهاء^(cxl) على أن تسمية المولود يوم ولادته جائز ، غير أن الشافعية^(cxli) والحنابلة^(cxlii) والشعبة الإمامية^(cxliii) والزيدية^(cxliv) رأوا أن المستحب أن تكون التسمية يوم سابع ولادة المولود.

وفرق المالكية^(cxlv) بين أن يكون المولود قد علق عنه ، أو لم يعق عنه ، فإن علق عنه فإن التسمية يستحب أن تكون يوم السابع ، وإن لم يعق عنه سمي قبل ذلك. وقال الظاهرية: يُسمى المولود يوم ولادته فإن أخرت تسميته فحسن ، وللإباضية قولان^(cxlvi):

الأول: أن التسمية تكون يوم الولادة.

والثاني: أنها يوم السابع من ولادته.

وقد استدل العلماء على جواز تسمية المولود يوم ولادته بأحاديث من السنة المطهرة منها:

١- ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي موسى رضي الله عنه قال: ولد لي غلام فأُتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم وحنكته بتمرّة ودعا له بالبركة ودفعه إلي وكان أكبر ولد أبي موسى^(cxlvii).

٢- وما أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه عن أنس بن مالك حديثاً طويلاً جاء فيه:

((فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: أعرستم الليلة؟ قال نعم: قال: ((اللهم بارك لهما في ليلتهما)) فولدت غلاماً. قال لي أبو طلحة: ((احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وسلم وأرسلت معه بتمرات. فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فمضغها، ثم أخذ من فيه فجعلها في في الصبي وحكه به وسماه عبدالله^(cxlviii).
فهذان الحديثان يدلان على جواز تسمية المولود يوم ولادته.

أدلة من قال باستحباب التسمية يوم السابع:

- ١- ما أخرجه أبوداود في سننه عن سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعة ويحلق ويُسمى))^(cxlix).
- ٢- وما أخرجه الترمذي في جامعه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ((أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق))^(cl).

مناقشة الأدلة:

يتضح لنا أن ظاهر الرويات التي رويت في هذه المسألة فيها تعارض في وقت التسمية ولهذا علينا والحالة هذه أن نجتمع بين هذه الرويات وهو مسلك السلف الصالح.

ولعل ما يجمع بين الرويات ما ذهب إليه الإمام البخاري عندما تَوَبَّ لهذه الأحاديث باباً سَمَاه: ((باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه)) ويفهم من هذا التوبيخ أن من أراد أن لا يعق على ابنه جاز له أن يسميه يوم ولادته، ومن أراد أن يعق عنه يؤخر تسميته إلى يوم السابع.

وقدر رأى ابن حجر أن هذا جمع لطيف بين الأحاديث فقال: ((وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري))^(cli) ولهذا فلا تعارض بين الأحاديث. ما يُستحب من الأسماء:

بيّنت السنة النبوية المطهرة أن على الآباء أن يتخيروا لأولادهم الأسماء الحسنة وفي هذا أخرج أبوداود في سننه عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم))^(clii).

وقد جاء في السنة المطهرة كثير من الأحاديث التي ورد فيها بعض الأسماء المستحبة نذكر منها ما يأتي:

١- ما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن أحب أسمائكم إلى الله عبدالله وعبدالرحمن))^(cliii).

٢- وما أخرجه أبوداود في سننه عن أبي وهيب الجشمي وكانت له صحبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((تسموا بأسماء الأنبياء وأحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن. وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة))^(cliv).

وقد اتفق العلماء على استحسان الأسماء المضافة إلى الله كعبد الله وعبدالرحمن وما أشبه ذلك واختلفوا في أحب الأسماء إلى الله فقال الجمهور: أحبها إليه عبدالله وعبدالرحمن. وقال سعيد ابن المسيب: أحب الأسماء إليه أسماء الأنبياء. والحديث الصحيح يدل على أن أحب الأسماء إلى الله تعالى عبدالله وعبدالرحمن^(clv).

المطلب الثاني: ما يُحرم من الأسماء وما يكره منها:

وحدث الإسلام الآباء على عدم تسمية أبنائهم بأسماء قبيحة. وقد بينت السنة المطهرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغير الأسماء القبيحة.

وبوبت بعض كتب الحديث باباً أسمته: ((باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن كما جاء في صحيح مسلم^(clvi)). وباب تغيير الاسم القبيح كما جاء في سنن أبي داود^(clvii) وباب تحويل الاسم إلى أحسن منه)) كما ورد في صحيح البخاري^(clviii) و((باب تغيير الأسماء) كما جاء في سنن ابن ماجه^(clix) و((باب ما جاء في تغيير الأسماء) كما جاء في جامع الترمذي^(clx). ومما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغير الأسماء القبيحة ما أخرجه الترمذي في الجامع عن عائشة ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغير الاسم القبيح))^(clxi).

ومن الأسماء المحرمة: ما كان معبداً لغير الله كعبد العزى، وعبد هبل، وعبد عمرو، وعبد الكعبة وما شابهها^(clxii).

ومن الأسماء المحرمة: التسمية بملك الملوك وسلاطين السلاطين وشاهنشاه. وفي ذلك أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك))^(clxiii).

قال ابن حجر: ويلحق به - أي بهذا الاسم الذي ورد في الحديث - ما في معناه مثل: خالق الخلق، وأحكم الحاكمين، وسلاطين السلاطين، وأمير الأمراء.

وقيل يلحق به أيضاً من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والجبار^(clxiv).

وقال بعض العلماء في شرح هذا الحديث: وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضي القضاة، وحاكم الحكام ، فإن حاكم الحكام في الحقيقة هو الله وقد كان جماعة من أهل الدين والفضل يتورعون عن إطلاق لفظ قاضي القضاة وحاكم الحكام قياساً على ما يبغضه الله ورسوله من التسمية بملك الأملاك^(clxv).

وقال ابن قيم الجوزية: قلت: وكذلك تحرم التسمية بسيد الناس وسيد الكل ، كما يحرم سيد ولد آدم ، فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحده فهو سيد ولد آدم^(clxvi).

ومن الأسماء المكروهة ما ورد في السنة المطهرة: فقد أخرج مسلم في صحيحه عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تسم غلامك رباحاً ولا يساراً ولا أفلح ولا نافعاً))^(clxvii).

وقال بعض العلماء بكراهية التسمية بأسماء. فعن أشهب أن مالكا سئل عن التسمي بجبريل فكره ذلك ولم يعجبه.

وقال القاضي عياض: قد استظهر بعض العلماء التسمي بأسماء الملائكة وهو قول الحارث بن مسكين قال: وكره مالك التسمي بجبريل وياسين^(clxviii). وفي سماع أشهب لا ينبغي بياسن أو حكيم أو عزيز^(clxix).

ومن الأسماء المكروهة تلك التي لها معان تشتمل منها النفوس ولا تلائمها كحرب، ومرة وكلب وما أشبه ذلك من أسماء، ويؤكد هذا ما أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للقة تحلب: من يحلب هذه؟ فقام رجل فقال له: "ما اسمك؟" فقال له الرجل: مرة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اجلس"، ثم قال: "من يحلب هذه؟" فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما اسمك؟" فقال "يعيش"، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "احلب" (clxx).

وهذا من باب الفأل الحسن لامن باب الطيرة كما قال أبو عمر (clxxi). يقول ابن قيم الجوزية: ومن تأمل السنة وجد معانياً في الأسماء مرتبطاً بها حتى كأن معانيها مأخوذة منها وكأن الأسماء مشتقة من معانيها (clxxii).

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الأسماء التي لها معان مكروهة ومن ذلك:

١- ما أخرجه البخاري في صحيحه عن سهل قال: أتني بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين ولد، فوضعه على فخذ وأبو أسيد جالس، فلها النبي صلى الله عليه وسلم بشيء بين يديه فأمر أبو أسيد بآبنة فآختم من فخذ النبي صلى الله عليه وسلم فاستفاق النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((أين الصبي؟)) فقال أبو أسيد: قلبناه (clxxiii). يارسول الله قال: ((ما اسمه؟)) قال: فلان قال: ((ولكن اسمه المنذر)) فسماه يومئذ المنذر (clxxiv).

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٢- وما أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه عن أبي هريرة أن زينب كان اسمها بَرّه ، فقيل: تزكي نفسها فسمّاها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب (clxxv).
- ٣- وما أخرجه البخاري في صحيحه عن سعيد بن المسيب أن جده حزناً قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ((ما اسمك))؟ قال: اسمي حزن قال: ((بل أنت سهل)) قال ما أنا بمغير اسم سمانيه أبي، قال ابن المسيب: فما زالت فينا الحزونة بعد (clxxvi).
- ٤- وما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيّر اسم عاصية وقال: ((أنت جميلة)) (clxxvii).
- وذكر أبوداود أن النبي صلى الله عليه وسلم غيّر اسم العاصي وعزيز وعتلة وشيطان والحكم وغراب وحباب وشهاب فسماه هشاماً. وسمى حرباً سلماً، وسمى المضطجع المنبعث. وأرض عقرة سماها: خضرة، وشعب الضلالة سماه شعب الهدى، وبنو الزنية سماهم بني الرشدة. وسمى بني مغوية بني رشد. قال أبوداود: تركت أسانيداً للاختصار (clxxviii).

وخلاصة القول في هذه المسألة:

ان الذي يفهم من هذه الأحاديث وغيرها أن على الآباء أن يحسنوا اختيار أسماء أولادهم، لأنها حق من حقوقهم عليهم وكذلك على الآباء أن يغيروا أسماء أولادهم إذا كانت قبيحة أو منهيّاً عنها، اقتداء بهدي نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. وإذا كان الأب ميتاً فإن هذه المسؤولية تقع على ولي الصبي.

وعلى الآباء والأولياء أن يجتنبوا تسمية أولادهم وخاصة البنات
بالأسماء القبيحة والممنوعة كتلك التي انتشرت في هذه الأيام انتشار النار في
الهيشم والتي فيها ميوعة وتشبه وغرام، كاسم هيفاء، ونهاد، وناريمان،
وأحلام، وغادة، ووصال، وسهام، وفتنة، وما شابهها. فالتسمية بهذه الأسماء
يؤدي إلى أن تفقد الأمة خلقها وكيانها^(clxxix).

وما أجد رنا معشر المسلمين أن نسمي أولادنا بأسماء إسلامية ونبتعد
عن تسميتهم بأسماء تدعو للضحك والسخرية. وأن نترك الأسماء الدخيلة
التي اقتبسناها من المسلسلات التلفزيونية والأفلام والتي في أصلها أسماء
أوربية مسيحية. وما تلك إلا مسئولية جسيمة يتحملها الآباء والأولياء
وسيسألون عنها يوم القيامة لأنها أمانة في أعناقهم وما أدراك ما الأمانة ،
نسأل الله تعالى السلامة.

المبحث السادس: الختان

المطلب الأول: تعريفه

تعريفه لغة:

ختن الغلام والجارية يختنهما ختناً والاسم الختان والختانة. وهو مختون.

وقيل: الختن للرجال والخفض للنساء. والختين المختون الذكر والأنثى في ذلك سواء. والختان موضع الختن من الذكر وموضع القطع من نواة الجارية.

قال أبو منصور: هو موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية ، ويقال لقطعهما الإعذار والخفض وأصل الختن القطع^(clxxx).
تعريفه شرعاً:

الختان في الذكر هو قطع الجلد الساترة للحشفة بحيث ينكشف جميعها ، وفي الأنثى إزالة ما بالفرج من الزيادة ويسمى خفاضاً^(clxxxi).
أدلة مشروعية الختان:

شرع الختان بالقرآن والسنة:

أ- القرآن:

١- قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾^(clxxxii).

وجه الاستدلال بالآية:

فسر بعض العلماء أن المقصود بالكلمات التي وردت في الآية والتي وردت في الآية هي: خصال الفطرة ومنهن الختان. وقد صح ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما^(clxxxiii).

وذكر القرطبي نقلاً عن عبدالرزاق أن ابن عباس قال: ابتلى الله إبراهيم عليه السلام بالطهارة خمس في الرأس وخمس في الجسد: قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الشعر. وفي الجسد: تغليم الأظفار وحلق العانة والاختتان الخ^(clxxxiv). فالآية دليل على مشروعية الختان.

٢- وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾^(clxxxv). وجه الاستدلال بالآية:

من التفسير التي فسرت بها (الملة) في هذه الآية: أن الختان منها ،وقد ذكر ذلك قتادة^(clxxxvi).
ب- السنة:

١- أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم))^(clxxxvii).

٢- وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((الفطرة خمس: الختان ، والاستحداد ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار، ونتف الإباط))^(clxxxviii).

٣- وأخرج مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: ((إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل))^(clxxxix).

٤- وأخرج أبوداود في سننه عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال: قد أسلمت ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ((ألق عنك شعر الكفر)) يقول: ألق قال: وأخبرني آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لآخر معه: ((ألق عنك شعر الكفر واختن)) (cxc).

٥- وأخرج أبوداود في سننه عن أم عطية الأنصارية أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تنهكي فإن ذلك أحطى للمرأة وأحب إلى البعل)) (cxci).

وأخرج أحمد في مسنده والبيهقي في سننه عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الختان سنة للرجال ، مكرمة للنساء)) (cxcii).

المطلب الثاني: حكم الختان:

أولاً: حكمه في الذكور:

اختلف العلماء في حكم الختان في الذكور ولهم فيه رأيان:

الرأي الأول:

وينص على أن الختان واجب وهو رأى بعض فقهاء المالكية (cxciii) ورأى الشافعية (cxciv) والحنابلة (cxcv) والشيعية الإمامية (cxcvi) والشيعة الزيدية (cxcvii).

أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالقرآن والسنة والمعقول:

أ-القرآن:

١- قال الله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (cxcviii).

وجه الاستدلال بالآية:

فسر بعض العلماء أن الكلمات التي وردت في الآية والتي ابتلى بها الله إبراهيم هي: خصال الفطرة ومنهن الختان، وهذا ما صح عن ابن عباس، والابتلاء غالباً إنما يقع بما يكون واجباً^(ccix).

٢- وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾^(cc).

وجه الاستدلال بالآية:

ذكر قتادة أن من الملة التي ورد ذكرها في الآية والتي أمر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باتباعها: الختان^(cci).

ب- السنة:-

١- أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال: قال رسول الله: ((اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة

بـالـقـتـوم^(ccii))).^(cciii)

وجه الاستدلال بالحديث:

ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن إبراهيم عليه السلام اختتن

وهو ابن ثمانين سنة والظاهر أنه لم يبادر إلى الختان بالقنوم مع كونه لم

يؤمر به وقد بلغ في السن ذلك المبلغ إلا لكونه واجباً. وشرع من قبلنا إذا

حكى في شرعنا فهو يلزمنا ما لم يتسخ واختتان إبراهيم عليه وعلى نبينا

أفضل الصلاة وأزكى التسليم هو من هذا القبيل. وقد أمر الله سبحانه وتعالى

صلى الله عليه وسلم بالافتداء بمن سبقه من الأنبياء عليهم السلام^(cciv). فقد

قال الله تعالى: ﴿فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَوْا﴾^(ccv).

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

وقال ابن حجر في فتح الباري^(ccvi): أحسن الحجج أن يُحتج - يقصد على وجوب الختان - بحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين ، ثم ذكر الحديث الذي بين أيدينا.

٢- وأخرج أبو داود في سننه عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال: " أسلمت " فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: " ألق عنك شعر الكفر " يقول: " أخلق " قال: وأخبرني آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لآخر معه: " ألق عنك شعر الكفر واختنن^(ccvii) .

وجه الاستدلال بالحديث:

قوله صلى الله عليه وسلم للرجل الذي أسلم: " ألق عنك شعر الكفر واختنن " دليل على وجوب الاختتان لأمره صلى الله عليه وسلم الرجل به. ج-المعقول:

١- ستر العورة واجب فلولاً أن الختان واجب لم يجز هتك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجله. وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن سريج نقله عنه الخطابي وغيره^(ccviii).

٢- الختان من شعار المسلمين فكان واجباً كسائر شعائرهم قاله الخطابي^(ccix).

٣- الختان قطع عضو لا يُستخلف من الجسد تعبدًا فيكون واجباً كقطع اليد في السرقة. ذكر ذلك أبو حامد وأتباعه كما لماوردي^(ccx).

٤- في الختان إدخال ألم عظيم على النفس وهو لا يُشرع إلا في إحدى ثلاث خصال: لمصلحة ، أو عقوبة ، أو وجوب. وقد انتفى الأولان فنثبت الثالث^(ccxi).

٥- الأ قلف معرض لفساد طهارته وصلاته ، لأن القلفة تستر الذكر كله فيصيبها البول ولا يمكن الاستجمار لها فصحة الطهارة والصلاة موقوفة على الختان ولهذا منع كثير من العلماء إمامته. وإن كان معذوراً في نفسه فإنه بمنزلة من به سلس البول ونحوه.

فالمقصود بالختان: التحرر من احتباس البول في القلفة فتفسد الطهارة والصلاة ، من أجل ذلك قال ابن عباس فيما رواه عنه أحمد وغيره: لا تقبل للأكلف صلاة. ولهذا يسقط بالموت لزوال التكليف بالطهارة والصلاة^(ccxii).

٦- والختان من شعار الدين وبه يُعرف المسلم من الكافر ، ولذلك إذا وجد مختوناً بين جماعة قتلى غير مختونين ، صلي عليه ودفن في مقابر المسلمين^(ccxiii).

الرأي الثاني:

ومفاده أن الختان سنة يأثم تاركها وهو رأي أبي حنيفة^(ccxiv) والمشهور من مذهب مالك الذي قال: بأنها من مؤكدات السنن التي لا يسع تركها في الرجال^(ccxv) وهو رأي بعض الحنابلة^(ccxvi) ورأي الظاهرية^(ccxvii). أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة والمعقول:

أ- السنة:

١- أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الآباط^(ccxviii).

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

٢- وأخرج أحمد في المسند والبيهقي في سننه عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء))^(ccix).

وجه الاستدلال بالحديثين:

- ١- الحديث الأول: قرن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الختان بجملته من المسنونات وهي: الاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط. وجميعها من السنن، فدل ذلك على سنيته وعدم وجوبه^(ccxx).
- ٢- أما الحديث الثاني: فظاهر الوضوح، فقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء، وهذا دليل على عدم وجوبه.

ب-المعقول:

قال الحسن البصري: قد أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس الأسود، والأبيض، والرومي، والفارسي، والحبشي فما فتش أحداً منهم^(ccxxi) وهذا أيضاً دليل على عدم وجوب الختان.

مناقشة الأدلة:

أ- رد القائلون بعدم وجوب الختان على القائلين بوجوب الختان بالآتي:

- ١- الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (ccxxii) على أن الكلمات التي ابتلي بهن إبراهيم هي: خصال الفطرة، ومنهن الختان والابتلاء غالباً إنما يقع بما يكون واجباً، يرد عليه بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إذا كان إبراهيم عليه السلام قد فعله على سبيل الوجوب، لأنه قد يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل. وقد قال الله تعالى في نبيه محمد صلى الله عليه وسلم: ((واتبعوه لعلكم تهتدون)). (ccxxiii) ومن المعلوم أنه قد تقرر في الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب، ثم إن الكلمات التي وردت في الآية منها ما هو ليس بواجب. وكذلك يجوز أن يكون الفعل مندوباً في حق المتبوع واجباً في حق التابع. (ccxxiv).
- ٢- وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (ccxxv)، على أن من الملة الختان، يرد عليه بأن الملة إنما هي أصول الإيمان والتوحيد والإنابة إلى الله وإخلاص الدين كله. (ccxxvi). ولهذا بينها بقوله: ﴿حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (ccxxvii).
- ٣- والاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم: ((اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقنوم)) يرد عليه بأن الاستدلال بهذا الحديث على وجوب الختان متوقف على أنه كان في حق إبراهيم عليه السلام واجباً، فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال به وإلا فالنظر باق. (ccxxviii).
- ٤- والاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم: ((ألق عنك شعر الكفر واختن)) يرد عليه بأن في إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو متفق على ضعفه بين أهل الحديث ما خلا الشافعي وحده ذكر ذلك ابن قيم الجوزية (ccxxix) وقال مالك: ليس بثقة في الحديث وفي دينه أيضاً. (ccxxx).

- ٥- وأما الاستدلال بالمعقول فيرد عليه بالآتي:
- أ- القول بأن ستر العورة واجب، فلو لا أن الختان واجب لم يجز هتك حرمة المختون بالنظر إلى عورته من أجله، يرد عليه بأنه لا يلزم من جواز كشف العورة وجوبه، لأنه ثبت جواز كشفها لغير الواجب إجماعاً كما ذكر القاضي عياض، مثل كشفها للطبيب من أجل العلاج. وكما أن وجه المرأة عورة في النظر فإنه يجوز لها أن تكشفه في المعاملة التي لا تجب ولتحمل الشهادة عليها حيث لا تجب. وكذلك جوزوا لغاسل الميت حلق عانته وذلك يستلزم كشف العورة أو لمسها لغير واجب^(ccxxxi).
- ب- والقول بأن الختان قطع عضو لا يُستخلف من الجسد تعدياً فيكون واجباً كقطع اليد في السرقة يرد عليه بأنه قياس مع الفارق، لأن القطع فسي الختان إكرام المختون وقطع يد السارق عقوبة له، وأين باب العقوبات من أبواب الطهارة والتنظيف؟^(ccxxxi).
- ج- والقول بأن الختان ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال: لمصلحة، أو عقوبة، أو وجوب. وقد انتفى الأولان، فثبت الثالث، يُرد عليه بأن في الختان مصالح عديدة منها: الطهارة، والنظافة، فإن القلفة من المستقذرات وقد كثر ذم الأكلف في أشعار العرب. وكان للختان عندهم قدر وله وليمة خاصة به وأقر الإسلام ذلك^(ccxxxiii). وعلى هذا فإن القول بأن الختان شرع وجوباً، لأنه لم يشرع لمصلحة أو عقوبة قول مردود لوجود المصالح العديدة فيه.

د- والقول بأن الأكلف معرض لفساد طهارته وصلاته لأن القلفة تستر الذكر كله فيصيبها البول ولا يمكن الاستجمار لها ، فصحة الطهارة والصلاة موقوفة على الختان الخ يرد عليه بأنه إنما يُلام على الأكلف في ذلك إذا كان باختياره وما خرج عن اختياره وقدرته فإنه لا يُلام عليه، ولذلك فلا تفسد طهارته كمن به سلس البول والرعاف وسلس المذي. فإذا فعل ما يقدر عليه من الاستجمار والاستنجاء لم يؤاخذ بما عجز عنه (ccxxxiv).

هـ- والقول بأن الختان من شعار الدين وبه يُعرف المسلم من الكافر ... الخ فيرد عليه بأن الأمر ليس كذلك ، لأن بعض الكفار يختنون وهم اليهود، وكثير من النصاري. وبناءً على ذلك فالختان لا يميز بين المسلم والكافر إلا بقرينة كأن يكون في محل لا يختتن فيه إلا المسلمون فحينذاك يكون فرقاً بين المسلم الكافر، ولا يلزم من ذلك وجوبه كما لا يلزم وجوب سائر ما يفرق بين المسلم والكافر (ccxxxv).

ب-ورد القائلون بوجوب الختان على أدلة القائلين بأنه سنة بالآتي:

١- الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم: ((الختان سنة للرجال مكرمة للنساء)) (ccxxxvi).

يُرد عليه بأن الحديث لا حجة فيه على سنية الختان لأن لفظ السنة إذ ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب (ccxxxvii).

والسنة هي الطريقة ، يقال: سننت له كذا: أي: شرعت ، فقوله: ((الختان سنة للرجال)) أي: مشروع لهم ، إلا أنه ندب غير واجب. وعلى ذلك فالسنة هي الطريقة المتبعة وجوباً واستحباً.

ثم إن الحديث لا يثبت ، لأنه من رواية حجاج بن أرطاة ولا يحتج به^(ccxxxviii) واتهم بالتدليس. قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني وغيره: لا يحتج به. وقد ذكر الأصمعي أن أول من ارتشى بالبصرة من القضاة حجاج بن أرطاة^(ccxxxix).

٢- وأما الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم: ((الفطرة خمس / الختان ... الخ))^(ccxi) على أنه دليل على عدم وجوب الختان بحجة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قرن الختان بجملة من المسنونات فيكون سنة لا واجباً، يرد عليه بأن دلالة الاقتران لا يقوى على معارضة أدلة الوجوب، ثم إن بعض الخصال التي وردت في الحديث منها ما هو واجب عند بعض العلماء كالمضمضة، والاستنشاق، والاستنجاء، ومنها ما هو مستحب كالسواك^(ccxii) ولا مانع أن يراد بالفطرة وبالسنة في الحديث القدر المشترك الذي يجمع الوجوب والندب، وهو الطلب المؤكد. فلا يدل على عدم الوجوب ولا ثبوته فيطلب الدليل من غيره ، وأيضاً فلا مانع من جمع المختلف الحكم بلفظ أمر واحد كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(ccxiii) فينباء الحق واجب والأكل مباح هكذا تمسك به جماعة^(ccxliii).

٣- واستدلّهم بالمعقول بقول الحسن البصري: قد أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فما فتش أحداً منهم ، فيرد عليه بأنهم استغنوا عن التفتيش لما كان عليه العرب من الختان ، فإن العرب كلها كانت تختنن ، وكذلك اليهود وفرقة من ، وقد علم كل من أسلم منهم أن شعار الإسلام: الختان فكانوا يبادرون إليه بمجرد إسلامهم كما يبادرون إلى الغسل ومن كان كبيراً فشق عليه ويخاف التلف سقط عنه^(ccxiv).

٤- ويرد على القائـلـين بسـنـيـة الخـتـان عـلـى قـولـهـم بـأن قـولـه تـعـالـى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (ccxiv) عـلـى أـن المـلـة هـي التـوحيـد ، بـأن المـلـة هـي الدين ، وهـي مـجمـوع أقـوال وأفـعال واعتـقـاد ودخـول الأعمـال فـي المـلـة كدخـول الإيـمان، فالـمـلـة هـي الفـطـرة وهـي الدين. ومـحـال أن يأمـر الله سـبـحـانـه وتـعـالـى بـاتـبـاع إـبراهـيم فـي مـجـرد الـكـلمـة دون الأعمـال وخـصـال الفـطـرة وإنـمـا أمر بـمـتـابـعـته فـي تـوحيـده وأقـوالـه وأفـعالـه. وهـو عـلـيـه السـلام اختـتـن امتـثـالاً لأمر ربـه الذي أمرـه بـه فـوفـاه كـما أمر. فإـن لم نفـعل كـما فـعل لم نكن مـتـبـعـين لـه (ccxvi).

وخلـاصـة القـول فـي هـذه المـسـألـة: ان الخـتـان يـنبـغي أن لا يـتـركـه المـسـلم إلا للـضـرورة القصوى الـتي تحـول بـيـنـه وبـيـن الخـتـان كخـشـية مـرض أو هـلاك (ccxvii).

ولقد تشدد فيه الصحابة حتى إن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بأنه لا نبيحة ولا صلاة لمن لم يختتن. وصحح الإمام مالك أن من ترك الختان لغير عذر لم تجز إمامته ولا شهادته وقال ابن شهاب لا يتم الإسلام إلا بالختان (ccxviii).

ثانياً: حكمه في الإناث:

اختلف العلماء في حكم خفاض الأنثى ولهم في ذلك رأيان:

الرأي الأول:

وينص على أن خفاض النساء واجب وهو الصحيح والمشهور عند الشافعية (ccxlix) ورأي للحنابلة (ccl).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بنفس الأدلة التي استدلوا بها على وجوب الختان في حق الرجال؛ لأن الأدلة عامة فيدخل النساء فيها ، لأنهم شقائق الرجال، وبقوله صلى الله عليه وسلم لأُم عطية ((لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة))^(ccli) واستدلوا أيضاً بالمعقول فقالوا: يجب الختان على النساء، لأن هناك فضلة فوجب إزالتها^(cclii).

الرأي الثاني:

ومفاده أن خفاض النساء مكرومة أي مستحب وهو رأي الحنفية^(ccliii) والمالكية^(ccliv) ووجه عند الشافعية^(cclv) ورأي للحنابلة^(ccvi) ورأي الظاهرية^(ccvii) والشيعة الإمامية^(ccviii) والشيعة الزيدية^(cclix).
أدلة أصحاب هذا الرأي:

استدل أصحاب هذا الرأي بالسنة والقياس:

أ- السنة:

استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: ((الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء))^(ccix).

وجه الاستدلال بالحديث:

قوله صلى الله عليه وسلم " مكرومة " دليل على أن الختان مستحب للنساء لا أكثر.

ب- القياس:

ولأن الختان لا يجب على الرجال فكذلك النساء قياساً عليهم.

وخلصة القول في هذه المسألة: أنه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر بالختان للنساء، ولا يوجد في هذه المسألة ما يصح أن يكون دليلاً على السنة الفقهية حتى يقال: إن ختان الأنثى سنة فضلاً عن " الوجود الفقهي " وهذا ما وصل إليه بعض العلماء السابقين وعبروا عنه بقولهم "ليس في الختان خبر يُرجع إليه ولا سنة تتبع " وأن كلمة سنة التي جاءت في بعض المرويات ومعناها إذا صحّت: الطريقة المألوفة على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم بمعناه الفقهي الذي عُرفت به فيما بعد^(ccxi).

والذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخص الرجال دون النساء بالختان ، لأنه لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأة بالاختتان^(ccxii) وأما الأحاديث الواردة فهي في حق الذكور. وأما حديث أم عطية ففيه مقال، فقد قال أبوداود: إسناده ليس بالقوى^(ccxiii) وقال الذهبي: أم عطية لا تعرف.

المطلب الثالث: وقت الختان

وقت الختان:

تباينت آراء العلماء في وقت الختان ولا يمكن جمعها في رأى أو رأيين ، ولذلك سأذكرها مفصلة حسب رأى كل مذهب:-

أ- رأى الحنفية:

يقول الحنفية: المستحب أن يكون الختان عند بلوغ الصبي سبع سنين إلى اثنتي عشرة سنة. وهذا المشهور عندهم.

و في رأى آخر عندهم أنه يجوز أن يكون بعد سبعة أيام من وقت الولادة^(ccxiv).

ب- رأي المالكية:

يرى المالكية أن وقت الختان عند بلوغ الصبي سن الإثغار، وهو زمن الأمر بالصلاة. ويكره يوم السابع وكذلك يوم الولادة، لأنه من فعل إيهود، إلا إذا كان يخشى على الصبي منه عند تأخره لزمن الأمر بالصلاة فحينئذ فلا كراهة (cclxv).

ج- رأي الشافعية:

يرى الشافعية أن للختان وقتين، وقت الوجوب بعد البلوغ، أما وقت الاستحباب فهو في الصغر، ولذلك يستحب للولي أن يختن الصبي في صغره، لأنه أرفق به ويستحب أن يكون الختان في اليوم السابع من ولادته (cclxvi).

د- رأي الحنابلة:

يرى الحنابلة أن يكون الختان زمن الصغر إلى التمييز، لأنه أسرع براً ولينشأ الصبي على أكمل الأحوال ويكره أن يكون يوم سابع ولادة المولود للتشبه باليهود وكذلك من حين الولادة إلى يوم السابع (cclxvii).

هـ- رأي الشيعة الإمامية:

يرى الشيعة الإمامية أن يكون الختان يوم السابع، ولو أخر جاز. ولو بلغ ولم يختن يجب أن يختن نفسه (cclxviii).

و رأي الإباضية:

يرى الإباضية أن الختان يكون قبل بلوغ الصبي^(cclxix). ولم يحددوا له وقتاً بعينه.

و لم أجد لما ذكره العلماء في وقت الختان دليلاً ، إلا ما ذكره القائلون باستحبابه في اليوم السابع من ولادة المولود ، وهو رأى بعض الحنفية والشافعية والشيعة الإمامية ، فقد استدلوا بالآتي:

١- بما أخرجه البيهقي في سننه^(cclxx) والطبراني في الصغير^(cclxxi) عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((عق عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام))^(cclxxii) وقد لاحظ العلماء أن سند هذا الحديث مسلسل بالعلل منها:

أ- أن محمد بن أبي السري - أبا عصام العسقلاني، قال الحافظ في التقریب: (صدق عارف له أو هام كثيرة)).

ب- والوليد بن مسلم يدلّس تليس التسوية وقد عنعنه عن شيخه فمن فوقه.

ج- زهير بن محمد قال في التقریب: ((رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها وقال صاحب التهذيب:

((قال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير. قال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق))^(cclxxiii).

و قال صاحب كتاب أحكام المولود: قلنا وهذه من رواية الشاميين عنه ، فإن الوليد بن مسلم دمشقي شامي والزيادة في الحديث منكرة ، حيث روى هذا الحديث سبعة من الصحابة فلم ينكروا هذه الزيادة (و ختنهما لسبعة أيام).

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

والصحابه هم: علي بن أبي طالب، و جابر بن عبد الله في رواية أبي الزبير عنه، وأنس بن عبد المالك، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، و بريدة الأسلمي، وعائشة أم المؤمنين. رضى الله عنهم أجمعين (ccxxiv).

١- وبما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق رواد بن الجراح عن عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس قال: (سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويُختن)(ccxxv).

بيد أنه يرد على هذا الدليل بأن بعض العلماء قد ضعفوا رواد بن الجراح ومنهم الحافظ في التلخيص^(ccxxvi). وقال الدار قطني: بأنه متروك فيما نقله عنه الذهبي، كما نقل عن النسائي بأنه ليس بقوي. وقال ابن حجر في فتح الباري عن الحديث بأن في سنده ضعفا^(ccxxvii).

وخلاصة القول في هذه المسألة: انني لم أجد دليلاً يؤيد صحة رأي بعينه. وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل: (لم أسمع في ذلك شيئاً).

ويقول ابن المنذر: (ليس في باب الختان نهى يثبت، ولا لوقته حدٌ يرجع إليه ولا سنة تتبع والأشياء على الإباحة، ولا يجوز حظر شيء منها إلا بحجة ولا نعلم لمن منع أن يختن الصبي لسبعة أيام حجة)^(ccxxviii).

وبناء على ذلك فإنه من المناسب أن يقال: إن الإسراع بالختان أفضل من تأخيره، لأن الألم في زمن الصغر أخف منه في الكبر.

ومما يؤيد أن الختان في زمن الصغر أفضل ما أخرجه البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير قال: (سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أنا يومئذ مختون)) قال: وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك)^(ccxxix).

الخاتمة

بعد أن ذكرت الأحكام الشرعية التي تخص المولود بعد ولادته
يمكنني أن أخص أهم النتائج التي توصلت إليها:

- ١- اهتمام الإسلام العظيم بمواليد المسلمين ، وتجلّى في ذلك سن بعض الأحكام الخاصة بهم التي من شأنها إن التزم بها الأولياء أن تساهم في خلق أبناء ينشرون الإسلام منذ بداية وجودهم في هذه الدنيا.
 - ٢- تميّز الدين الإسلامي عن غيره من الديانات السماوية والتشريعات الوضعية بهذه التشريعات ، إذ لا يوجد لمثل هذه التشريعات نظير على ما أعلم.
 - ٣- ينبغي على أولياء أمور أولاد المسلمين أن يلتزموا بهذه التشريعات وينفذوها ليجنوا وأولادهم ومجتمعاتهم ثمار هذه التشريعات عندما يكبر أولادهم.
 - ٤- على الجهات المختصة بمجال التربية وعلى علماء المسلمين أن يعلموا طلاب العلم في المدارس والجامعات والمساجد هذه التشريعات التي تعنى بالطفل منذ ولادته ، وما أجمل أن تكون تلك التشريعات في مفردات مناهج الثقافة الإسلامية في المدارس والجامعات.
- وأخيرا أحمد الله الذي وفقني لكتابة هذا البحث ، وأصلي وأسلم على رسوله وعلى آله وصحبه وسلّم.

هوامش البحث :

- ١- سنن أبي داود كتاب الأدب، باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ج ٢ صفحة ٣٣٠ وجامع الترمذي أبواب الأضاحي باب الأذان في أذن المولود. انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي حديث رقم ١٥٥٣ ج ٥ ص ١٠٧. وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ٩/ ٣٠٠، وأخرجه أحمد في مسنده ٩/ ٦ - ٣٩١ - ٣٩٢، والطبراني في الكبير ٩٢٦ - ٢٥٧٩، والحاكم في المستدرک ٣/ ١٧٩. وقال: صحيح الإسناد.
- ٢- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي ج ١٠ ص ١١٠.
- ٣- شعب الإيمان للبيهقي ٦/ ٣٩٠.
- ٤- نفس المصدر السابق ٦/ ٣٩٠ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٥٩.
- ٥- تحفة المولود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٢١ - ٢٢.
- ٦- مجمع الزوائد للهيتمي ٤/ ٥٩.
- ٧- تحفة الأحوزي بشرح الترمذي ج ٥ ص ١٠٧.
- ٨- شعب الإيمان للبيهقي ٦ - ٣٩٠.
- ٩- الإرواء للألباني ٤/ ٤٠١.
- ١٠- انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة حديث رقم ٣٢١ ج ١ ص ٤٩١ وما بعدها.
- ١١- انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي ج ٥ ص ١٠٨.
- ١٢- تحفة المولود بأحكام المولود - الباب الرابع ص ٢١.
- ١٣- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي ج ٥ ص ١٠٧.

- ١٤- سنن أبي داود كتاب الأدب - (باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه) ج٢ ص ٣٣٠.
- ١٥- لسان العرب لابن منظور - مادة (حنك) ج١٠ ص ٤١٦.
- ١٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ج٩ ص ٥٠١ وانظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ج١٠ ص ٣٢٩.
- ١٧- شرح النووي على صحيح مسلم ج١٤ ص ١٢٣.
- ١٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ج٩ ص ٥٠١ - ٥٠٢.
- ١٩- صحيح البخاري كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه ج٧ ص ١٥١ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الآداب - باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته ج١٤ ص ١٢٥ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠٥/٩ وأحمد في المسند ج٤ ص ٤٨٨ حديث رقم ١٩٥٨٩.
- ٢٠- أي أتممت حملها - انظر هامش صحيح البخاري ج٧ ص ١٥٢.
- ٢١- قرية تقع بالقرب من الدينة المنورة سُميت باسم بُئر فيها: انظر المصدر السابق.
- ٢٢- أي: دعا له بالبركة - راجع المصدر السابق.
- ٢٣- صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن يعق عنه ويحنكه ج٧ ص ١٥١ - ١٥٢ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الآداب باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته ج١٤ ص ١٢٥ - ١٢٦ واللفظ للبخاري ، وأخرجه أحمد في المسند ج٦ ص ٣٨٠ حديث رقم ٢٦٩٩٩.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٢٤- أي: ادفنه من المواراة وهو الستر انظر لسان العرب لابن منظور -
مادة (روي) جـ ١٥ ص ٣٨٩ والصاح تاج اللغة وصاح العربية جـ ٦
ص ٢٥٢٢ مادة روي.
- ٢٥- من التعريس وهو: الوطء انظر مادة (عرس) في لسان العرب لابن
منظور جـ ٦ ص ١٣٦.
- ٢٦- صحيح البخاري - كتاب العقيقة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن
يعق عنه وتحنيكه جـ ٧ ص ١٥٢ وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الآداب
- باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته جـ ١٤ ص ١٢٤-١٢٥، وأخرجه
أبوداود في سننه في كتاب الآداب باب في تغيير الأسماء جـ ٢ ص ٣٠٧
وأخرجه أحمد في المسند ١٢٩/٣-١٣٠.
- ٢٧- انظر شرح النووي على صحيح مسلم جـ ١٤ ص ١٢٤.
- ٢٨- فتح الباري جـ ٩ ص ٥٠١.
- ٢٩- عمدة القاريء شرح صحيح البخاري للعيني بتصريف بسيط ٨٤/٢١
وانظر أحكام المولود سالم على راشد ومحمد خليفة الرباح ص ٣٣-٣٤.
- ٣٠- أحكام المولود في السنة المطهرة تأليف سالم على راشد ومحمد خليفة
الرباح ص ٣٤.
- ٣١- لسان العرب لابن منظور مادة (عقق) جـ ١٠ ص ٢٥٨.
- ٣٢- الخرش على مختصر خليل جـ ٣ ص ٦٤٣-٦٤٤.
- ٣٣- مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣ والمجموع شرح المذهب للنووي جـ ٨
ص ٤٢٦.
- ٣٤- المغنى لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٣-٦٤٤.

- ٣٥- انظر في ذلك: الخرشي على مختصر خليل ج٣ ص ٤٦ وموطأ الإمام مالك - كتاب العقيدة - العمل في العقيدة ص ٤٠٩ وأسهل المدارك للكشناوي وقد نقل فيه ماجاء عن مالك في المدونه: (والعقيدة مستحبة لم يزل من عمل المسلمين ، وليست بواجبة ولا سنة ولازمة ولكن يُستحب العمل بها - ٨ ص ٦٤٤.
- ٣٦- مغنى المحتاج ج٤ ص ٢٩٣ والمجموع شرح المذهب ج٨ ص ٤٤٧.
- ٣٧- المغنى لابن قدامة ج٨ ص ٦٤٤.
- ٣٨- شرائع الإسلام للحلي ج٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١.
- ٣٩- البحر الزخار للمرتضى ج٥ ص ٣٢٢.
- ٤٠- شرح كتاب النزيل وشفاء العليل لمحمد يوسف ج٤ ص ٥٣٨ وكتاب الإيضاح للشماخي ج٢ ص ٤٧٩.
- ٤١- سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة ج٢ ص ٨ ، وأخرجه مالك في الموطأ مع اختلاف في اللفظ ، فقد جاء عند مالك: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيدة فقال: ((لأحب العقوق)) وكأنه إنما كره الاسم وقال: ((من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل)).
- موطأ مالك - كتاب العقيدة - ما جاء في العقيدة ص ٤٠٨ ، والنسائي في سننه - كتاب العقيدة حديث رقم ٤٢١٨ ج٧ ص ١٧١ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٠/٩ / ٣١٢ وأحمد في المسند ٢٤٦/٢ ٦٧٢٢ والحاكم في المستدرک ٢٣٨/٤ وعبدالرزاق في المصنف ٧٩٦١ وابن أبي شعبة في المصنف ٥٠/٨.
- ٤٢- انظر المجموع شرح المذهب للنووي ج٨ ص ٤٢٦.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
فكر وإبداع
وفق منظور الشريعة الإسلامية

- ٤٣- شرائع الإسلام للحلي ج٢ ص ٤٤ ومن لا يحضره الفقيه ج٣ ص ٣٥٧.
- ٤٤- البحر الزخار ج٥ ص ٣٢٢.
- ٤٥- المحلى لابن حزم ج٧ ص ٥٢٣.
- ٤٦- صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيدة ج٧ ص ١٥٣، وأخرجه أبوداود في سننه - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة ج٢ ص ٩، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٣٤، وابن ماجه في السنن ٣١٦٤ كتاب الذبائح باب العقيدة ج٢ ص ١٠٥٦، والنسائي في السنن ٤٢٢٠ - كتاب العقيدة - باب العقيدة في الغلام ج٧ ص ١٧٣ والترمذي في الجامع انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ١٥٥١ ج٥ ص ١٠٦ وقال: هذا حديث صحيح وأحمد في المسند ج٤ ص ٢٣-١٦٢٣٥ والدارمي في السنن ٨١/٢ - والحاكم في المستدرک ٢٣٨/٤ وعبدالرزاق في المصنف ٧٩٥٨ - ٧٩٥٩ والهيثمى في مجمع الزوائد ٥٨/٤ وابن عبد البر في التمهيد ٣٠٨/٤.
- ٤٧- انظر المحلى لابن حزم ج٧ ص ٥٢٦.

- ٤٨- سنن أبي داود كتاب الأضاحي - باب في العقيدة جـ ٢ - ص ٨ وأخرجه النسائي في السنن بنفس لفظ أبي داود غير أنه أورد لفظ " رهين " بدل " رهينة " حديث رقم ٤٢٢٦ - كتاب العقيدة - باب متى يعق؟ جـ ٧ ص ١٧٥ وابن ماجه في سننه ٣١٦٥ بلفظ " كل غلام مرتهن بعقيقته تُذبح عنه يوم السابع. انظر سنن ابن ماجه - كتاب الذبائح - باب العقيدة جـ ٢ ص ١٠٥٧ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٣/٩ وأحمد في المسند جـ ٥ - ص ١١ - ٢٠١٠٦ والدارمي في السنن ٨١/٢ والطبراني في المعجم الكبير ٢٤٣-٧ والألباني في الارواء ٣٨٥/٤.
- ٤٩- أحكام المولود في السنة المطهرة تأليف سالم علي راشد ومحمد خليفة الرباح ص ٥٠ وص ٥١.
- ٥٠- تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٣٠.
- ٥١- بدائع الصنائع للكاساني جـ ٥ ص ٦٩ وانظر الفتاوى الهندية جـ ٥ ص ٣٦٢.
- ٥٢- سبق تخريج هذا الحديث .
- ٥٣- بدائع الصنائع جـ ٥ ص ٦٩.
- ٥٤- أخرجه الدارقطني في سننه ١٦٠/٤ حديث رقم ٤٧٠٢ الأشربة وغيرها والبيهقي في السنن ٢٦١/٩-٢٦٢ ونقله الزيلعي في نصب الراية ٢٠٨/٤ والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة جـ ٢ ص ٩٠٤ وقال: ضعيف جداً.
- ٥٥- بدائع الصنائع جـ ٥ ص ٦٩.
- ٥٦- سبق تخريج هذا الحديث .
- ٥٧- المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٣٠.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٥٨- فتح الباري ج٩ ص ٥٠٨.
- ٥٩- المذهب للشيرازي ج١ ص ٣٢١.
- ٦٠- سنن الدارقطني ص ١٦٠.
- ٦١- فتح البارري بشرح صحيح البخاري ج٩ ص ٥٠٧.
- ٦٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني بتصرف ج٢ ص ٣٠٥.
- ٦٣- المجموع شرح المذهب للنووي ج٨ ص ٤٤٧.
- ٦٤- موطأ مالك - كتاب العقيدة - العمل في العقيدة ص ٤٠٩.
- ٦٥- المجموع شرح المذهب للنووي ج٨ ص ٤٤٧.
- ٦٦- تحفة المودود بأحكام المولود ص ٣٠.
- ٦٧- سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة ج٢ ص ٩ وأخرجه النسائي في سننه رقم ٤٢٢٥ - كتاب العقيدة باب كم يعق عن الجارية ؟ ج٧ ص ١٧٤.
- ٦٨- السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٣/٩.
- ٦٩- الفواكه الدواني ج١ ص ٤٠٧.
- ٧٠- النهاية للطوسي ص ٥٠١ ومن لا يحضره الفقيه ص ٣٥٨.
- ٧١- البحر الزخار ج٥ ص ٣٢٥.
- ٧٢- سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- ٧٣- مغنى المحتاج ج٤ ص ٢٩٣ والمذهب للشيرازي ج١ ص ٣٢١.
- ٧٤- المغني لابن قدامة ج٨ ص ٦٤٥-٦٤٦.
- ٧٥- المحلى لابن حزم ج٧ ص ٥٢٣.
- ٧٦- البحر الزخار ج٥ ص ٣٢٥.
- ٧٧- شرح كتاب النيل ج٤ ص ٥٣٨ وكتاب الإيضاح ج٢ ص ٤٧٩.

٧٨- سنن أبي داود كتب الأضاحي - باب في العقيدة جـ ٢ ص ٨ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠١/٩ والترمذي في الجامع. انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي - أبواب الأضاحي - باب ما جاء في العقيدة ١٥٥٠ جـ ٥ ص ١٠٦ وأخرجه النسائي في سننه ٤٢٢٢ - كتاب العقيدة - باب العقيدة عن الجارية جـ ٧ ص ١٧٣ وابن ماجه في السنن ٣١٦٢ - كتاب الذبائح - باب العقيدة جـ ٢ ص ١٠٥٦ والدارمي في السنن ٨١/٢ - وأحمد في المسند ١٨٣/٢.

٧٩- المذهب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢١.

٨٠- انظر في ذلك:

الفتاوى الهندية جـ ٥ ص ٣٦٢ والفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والمذهب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢٢ والمجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٥١ والمغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦ والمحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١ ومن لا يحضره الفقيه جـ ٣ ص ٣٥٨ والبحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٥ وشرح كتاب النيل لاطفيش جـ ٤ ص ٥٣٨.

٨١- سنن أبي داود - كتاب الأضاحي باب ما جاء في العقيدة جـ ٢ ص ٨ وقد سبق تخريج هذا الحديث .

٨٢- انظر في ذلك:

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية
فكر وإبداع

الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والمجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٣٢
ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣ والمغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦ وشرائع
الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١ وشرح كتاب النيل
ص ٥٣٨، ٥٤١.

- ٨٣- الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
٨٤- المجموع جـ ٨ ص ٤٣٢ ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣.
٨٥- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦.
٨٦- شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١.
٨٧- المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٤.
٨٨- شرح كتاب النيل لأطفيش جـ ٤ ص ٥٤١.
٨٩- الفواكه جـ ١ ص ٤٠٧.
٩٠- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦.
٩١- شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤.
٩٢- المجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٣٢ ومغني المحتاج جـ ٤
ص ٢٩٣.

- ٩٣- الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
٩٤- المجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٣١.
٩٥- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦.
٩٦- المصدر السابق جـ ٨ ص ٦٤٦.
٩٧- الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
٩٨- مغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣.
٩٩- شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١.

- ١٠٠- المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٣-٥٢٤.
- ١٠١- أخرجه الطبراني في الأوسط ٥٢٩/١ وعبدالرزاق في المصنف ٣٢٩/٤.
- ١٠٢- كشف الأستار للبخاري ٧٤/٢.
- ١٠٣- المجموع شرح المذهب للنووي جـ ٨ ص ٤٣١.
- ١٠٤- مصنف عبدالرزاق ٣٢٩/٤.
- ١٠٥- تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٦٢.
- ١٠٦- موطأ مالك ص ٤٠٩ - الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والخرشي على مختصر خليل جـ ٣ ص ٤٦.
- ١٠٧- المذهب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢٢.
- ١٠٨- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٧-٦٤٨.
- ١٠٩- البحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٥.
- ١١٠- شرح كتاب النيل جـ ٤ ص ٥٣٩-٥٤٠.
- ١١١- سبق تخريج هذا الحديث .
- ١١٢- الخرشي على مختصر خليل جـ ٣ ص ٤٨.
- ١١٣- سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيقة جـ ٢ ص ٩ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠٢/٩-٣٠٣ والحاكم في المستدرک ٢٣٨/٤.
- ١١٤- سنن ابن ماجه ٣١٦٦ - كتاب النبايح - باب العقيقة جـ ٢ ص ١٠٥٧ قال الهيتمي في مجمع الزوائد ٥٨/٤: رواه الطبراني في الأوسط الكبير بنحوه ورجاله ثقات.
- ١١٥- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٨.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية
فكر وإبداع

- ١١٦- المصدر السابق ج ٨ ص ٦٤٧.
- ١١٧- المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٢٣.
- ١١٨- سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيقة ج ٢ ص ٨.
- ١١٩- نفس المصدر السابق ج ٢ ص ٨-٩.
- ١٢٠- المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٤٨.
- ١٢١- المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٤٨.
- ١٢٢- أخرجه ابن حبان ١٠٥٧ وعبد الرزاق في المصنف ٧٩٦٣.
- ١٢٣- المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٤٧.
- ١٢٤- الخرشي على مختصر خليل ج ٣ ص ٤٨.
- ١٢٥- تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٤٨-٤٩.
- ١٢٦- انظر في ذلك:
- الفواكه الدواني ج ١ ص ٤٠٧ والخرشي على مختصر سيدي خليل ج ٣ ص ٤٧ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٢٩٥ والمهذب للشيرازي والمجموع شرح المهذب للنووي ج ٨ ص ٤٢٧ والمغني لابن قدامة ج ٨ ص ٤٤٦-٤٤٧ والروض المربع ص ١٩٩ والمحلى لابن حزم ج ٧ ص ٣٢٣ والنهاية للطوسي ص ٥٠١ ومن لا يحضره الفقيه ج ٣ ص ٣٥٨ والبحر الزخار ج ٤ ص ٥٤٠ وشرح كتاب النيل ج ٤ ص ٥٤٠.
- ١٢٧- أخرجه أبوداود في سننه بلفظ: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويُدْمَى)) وأخرجه بلفظ: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى)) وقال أبوداود: ويسمى اصْح وكلا اللفظين أخرجهما أبوداود من طريق سمرة بن جندب وقد سبق تخريج هذا الحديث راجع ص

١٢٨-أخرجه الترمذي في الجامع انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي حديث رقم ١٥٥٦ أبواب الأضاحي جـ ٥ ص ١١١.
١٢٩-أخرجه مالك في الموطأ - كتاب العقيدة - ما جاء في العقيدة ص ٤٠٨.

١٣٠-أخرجه الترمذي في الجامع.انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي جـ ٨ ص ١٢١ وقال عنه:إنه حديث حسن غريب.حديث رقم ٢٩٨٩.وقد فسر الأذى بأنه حلق شعر الرأس.وقد جزم الأصمعي بذلك ولكن يردده ما وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني " ويُماط عنه الأذى ويحلق رأسه .فعطفه عليه فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس. انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي جـ ٥ ص ١٠٦-١٠٧.

١٣١-تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٧٠.
١٣٢-انظر في ذلك:

قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٤٧١ والمهذب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢٢ والمجموع شرح المهذب للنووي جـ ٨ ص ٤٢٧ وتحفة المودود بأحكام المولود ص ٧٠ وشرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤.

١٣٣-صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب القزع ١٣٢ جـ ٧ ص ٣٠٠ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب اللباس والزينة - باب كراهية القزع جـ ١٤ ص ٣٠٠ وأخرجه أبوداود في سننه - كتاب الترجل - باب في الذؤابة جـ ٢ ص ١٩٤ والنسائي في سننه - كتاب الزينة - باب حلق رؤوس الصبيان ٥٢٣٨-٥٢٣٩-٥٢٤٠٥٢ جـ ٨ ص ١٩٢ وابن ماجة في السنن - كتاب اللباس - باب النهي عن القزع ٣٦٣٨ جـ ٢ ص ١٢٠١.

١٣٤-سنن أبي داود - كتاب الترجل - باب في الذؤابة جـ ٢ ص ١٩٤.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية
فكر وإبداع

- ١٣٥- سنن النسائي - كتاب الزينة - باب النهي عن القزع ٥٠٦١ جـ ٨ ص ١٣٦.
- ١٣٦- سنن ابن ماجه - كتاب اللباس - باب النهي عن القزع ٣٦٣٧-٣٦٣٨ جـ ٢ ص ١٢٠١.
- ١٣٧- تحفة المودود بأحكام المولود ص ٧١ مع بعض التصرف.
- ١٣٨- رواه الدارمي وهو حديث صحيح. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٢٩٧/١.
- ١٣٩- تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٧٠-٧١.
- ١٤٠- انظر في ذلك:
- الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٤ والمغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٧ والروض المربع ص ١٩٨ وشرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والبحر الزخار لابن المرتضى جـ ٥ ص ٣٢٤ والمحلّى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٣.
- ١٤١- مغني المحتاج للشربيني الخطيب جـ ٤ ص ٢٩٤.
- ١٤٢- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٧ والروض المربع للبهوتي ص ١٩٨.
- ١٤٣- شرائع الإسلام جـ ٢ ص ٤٤.
- ١٤٤- البحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٤.
- ١٤٥- الفواكه الدواني للنفاوي جـ ١ ص ٤٠٧.
- ١٤٦- المحلّى لابن حزم جـ ٧ ص ٤٠٧.
- ١٤٧- صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه جـ ٧ ص ١٥١.

- ١٤٨- نفس المصدر السابق جـ٧ ص ١٥٢ وقد سبق تخريج هذين الحديثين
انظر ص
- ١٤٩- سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة جـ٨ ص ٩ وقد
سبق تخريج الحديث.
- ١٥٠- جامع الترمذي: انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي حديث رقم
٢٩٨٩ جـ٨ ص ١٢١.
- ١٥١- انظر فتح الباري لابن حجر حديث رقم ٥٤٧٠ ج ٩ ص ٥٠١.
- ١٥٢- سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب في تغيير الأسماء جـ٢
ص ٣٠٧.
- ١٥٣- صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الآداب - باب ما يستحب من
الاسماء جـ١٤ ص ١١٣ وأخرجه أبوداود في سننه في كتاب الأدب - باب
في تغيير الأسماء جـ٢ ص ٣٠٧ وابن ماجه في السنن كتاب الأدب - باب
ما يُستحب من الأسماء حديث رقم ٣٨٢٨ جـ٢ ص ١٢٢٩ والترمذي في
الجامع انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي حديث رقم ٢٩٩٠ باب ما
يستحب من الأسماء جـ٨ ص ١٢٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٦/٩
وأحمد في المسند ٢٤/٢ والحاكم في المستدرک ٢٧٤/٤.
- ١٥٤- سنن أبي داود كتاب الأدب - باب في تغيير الأسماء جـ٢ ص ٣٠٧.
- ١٥٥- تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٨.
- ١٥٦- صحيح مسلم بشرح النووي جـ١٤ ص ١٩٠.
- ١٥٧- انظر سنن أبي داود - كتاب الأدب جـ٢ ص ٣٠٧.
- ١٥٨- صحيح البخاري - كتاب الأدب جـ٨ ص ٧٩.
- ١٥٩- سنن ابن ماجه - كتاب الأدب جـ٢ ص ١٢٣٠.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية
فكر وإبداع

- ١٦٠- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى جـ ٨ ص ١٢٨.
- ١٦١- نفس المصدر السابق حديث رقم ٢٩٩٥ جـ ٨ ص ١٢٨.
- ١٦٢- تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٨٠.
- ١٦٣- صحيح البخارى - كتاب الأدب - باب أبغض الأسماء إلى الله ٢٢٧ جـ ٨ ص ٨٢ وفي رواية للبخارى "أُخنع اسم عند الله " بدل "أُخنى " وأخرجه مسلم في صحيحه. انظر صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب باب تحريم التسمي بملك الأملاك أو ملك الملوك جـ ١٤ ص ١٢١-١٢٢.
- واللفظ للبخارى وفي رواية مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن أُخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك)). وفي رواية له أيضاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أَغِيظَ رجل على الله يوم القيامة وأُخْبِثَهُ وأَغِيظَهُ رجل كان يسمى ملك الأملاك لأمك إلا الله.
- ١٦٤- فتح الباري بشرح صحيح البخارى جـ ١٠ ص ٦٠٦.
- ١٦٥- تحفة المودود بأحكام المولود ص ٨١.
- ١٦٦- نفس المصدر السابق.
- ١٦٧- صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة جـ ١٤ ص ١١٧ وأخرجه أبوداود في سننه - كتاب الأدب باب في تغيير الاسم القبيح جـ ٢ ص ٣٠٨ وأخرجه الترمذى في الجامع حديث رقم ٢٩٩٢ جـ ٨ ص ١٢٠، ١٢٥ والبيهقى في السنن الكبرى ٣٠٦/٨ وأحمد في المسند ٥ / ٧ وابن ماجه في السنن - كتاب الأدب - باب ما يكره من الأسماء حديث رقم ٣٧٢٩ - ٣٧٣٠ جـ ٢ ص ١٢٢٩.
- ١٦٨- تحفة المودود بأحكام المولود ص ٨٣.

- ١٦٩- الفواكه الدواني ج١ ص٤٠٨.
- ١٧٠- موطأ مالك - كتاب الجامع - ما يكره من الأسماء ص٨٣١.
- ١٧١- انظر الطفل المثالي في الإسلام لعبد الغني الخطيب ص٧٤.
- ١٧٢- تحفة المودود بأحكام المولود ص٨٤.
- ١٧٣- قبلناه: أي أعدناه ، انظر هامش صحيح البخاري ج٨ ص٧٩.
- ١٧٤- صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ج٨ ص٧٩، وأخرجه مسلم في صحيحه انظر صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب - باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن وتغيير اسم بره إلى زينب وجويرية ونحوهما ج١٤ ص١٩٠.
- ١٧٥- صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ج٨ ص٧٩. وأخرجه ابن ماجه في السنن - كتاب الأدب - باب تغيير الاسم، حديث رقم ٣٧٣٢ ج٢ ص١٢٣٠.
- ١٧٦- صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ج٨ ص٧٩، وأخرجه أبوداود في سننه في كتاب الأدب - باب في تغيير الاسم القبيح ج٢ ص٣٠٧ مع اختلاف في لفظه فقد جاء عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "ما اسمك" قال: حزن قال: "أنت سهل" قال: السهل يوطأ ويمتنع، قال سعيد فظننت انه سيصيبنا بعده حزنه.
- ١٧٧- صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب - باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن ج١٤ ص١١٩، وأخرجه ابن ماجه في سننه - كتاب الأدب باب تغيير الأسماء حديث رقم ٣٧٣٣ ج٢ ص١٢٣٠.
- ١٧٨- سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ج٨ ص٧٩.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
فكر وإبداع
وفق منظور الشريعة الإسلامية

- ١٧٩- انظر كتاب تربية الأولاد في الإسلام للأستاذ عبدالله ناصح علوان ج ١ ص ٨٠-٨١.
- ١٨٠- لسان العرب لابن منظور - مادة (ختن) ج ١٣ ص ١٣٧-١٣٨.
- ١٨١- الفواكه الدواني للنفاوي ج ١ ص ٤٠٨-٤٠٩ وقد اكتفيت بتعريف المالكية، لأنه جامع لتعريفات المذاهب الأخرى.
- ١٨٢- بعض من الآية ١٢٣ من سورة البقرة.
- ١٨٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٣٥٠ وتتمة الروض النضير ص ٣٠٩-٣١٠.
- ١٨٤- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٩٩.
- ١٨٥- من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- ١٨٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٩٩.
- ١٨٧- صحيح البخاري - كتاب الأنبياء عليهم السلام باب قول الله تعالى: ﴿ أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ وقوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾ وقوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ... ﴾ حديث رقم ١٥٨ ج ٤ ص ٢٧٩ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الفضائل - باب فضائل إبراهيم ج ١٥ ص ١٢٢، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ٢٢٥ وفي السنن الصغير ٣٧٠٦ - كتاب الأشربة - باب الختان ج ٢ ص ٢٩٢ وأحمد في المسند ٢ / ٤١٨.

١٨٨- صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب تقليم الأظفار ١٠٧ جـ ٧
 ص ٢٩٣، وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الطهارة - باب خصال
 الفطرة جـ ٣ ص ١٤٧ واللفظ للبخاري وأخرجه أبوداود في سننه كتاب
 الطهارة باب السواك من الفطرة جـ ١ ص ٩ ومالك في الموطأ - كتاب
 الجامع - ما جاء في السنة في الفطرة ص ٣٩٧ والنسائي في سننه - كتاب
 الطهارة - باب ذكر الفطر - الاختتان حديث رقم ٩ - جـ ١ ص ٣١ وابن
 ماجه في السنن - كتاب الطهارة وسننها - باب الفطرة حديث رقم ٢٩٢
 جـ ١ ص ١٠٧ وأحمد في المسند جـ ٢ ص ٣٧٩ حديث رقم ٧٨٣٢
 وص ٣٠٨ حديث رقم ٧١٥٨.

١٨٩- صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الطهارة - باب بيان أن الجماع
 كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المنى جـ ٤ ص ٤١
 وأخرجه أبوداود في سننه كتاب الطهارة - باب الاكسال جـ ١ ص ٣٣ ومالك
 في الموطأ ٦٧ - كتاب الصلاة - باب الوضوء والطهارة ص ٥٥ وابن ماجه
 في السنن ٦٠٨ كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في وجوب الغسل إذا
 التقى الختانان جـ ١ ص ١٩٩. والبيهقي في السنن الكبرى ١ / ١٦٤
 والترمذي في الجامع. انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي أبواب
 الطهارة - باب إذا التقى الختانان وجب الغسل ١٠٩ جـ ١ ص ٣٦٣ وقال
 الترمذي: حديث حسن صحيح وأحمد في المسند ٦ / ٥٤ حديث رقم
 ٢٤٢٦١ وعبدالرزاق في المصنف ٢٤٥ / ٢٤٦ والشافعي في الأم جـ ١
 ص ٣٦.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ١٩٠- سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل
ج١ ص ٥٩ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١ / ١٧٢ وأحمد في المسند
٣ / ٥٠٨ حديث رقم ١٥٤٣٨ وعبد الرزاق في المصنف ٣٥.
- ١٩١- سنن أبي داود - كتاب الألب - باب في الختان ج٢ ص ٣٥٢
وأخرجه الحاكم ٣ / ٥٢٥.
- ١٩٢- المسند للإمام أحمد ٥ / ٩١ حديث رقم ٢٠٧٤٦ والسنن الكبرى
للبيهقي عن طريق شداد بن أوس ٨ / ٣٢٥ وأخرجه أيضاً في السنن
الصغير ٣٧١٢ - كتاب الأشربة باب الختان ج٢ ص ٢٩٣ والطبراني في
الكبير ٧ / ٣٣٠ - ١١ / ٣٢٩ - ١٢ / ١٨٢.
- ١٩٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٢ ص ٩٥.
- ١٩٤- المذهب للشيرازي ج١ ص ٢٧ والمجموع شرح المذهب للنووي
ج١ ص ٢٩٧.
- ١٩٥- المغني لابن قدامة ج١ ص ٨٥ وكشاف القناع عن متن الإقناع
للبيهوتي ج١ ص ٨٠.
- ١٩٦- شرائع الإسلام للحلي ج٢ ص ٤٤.
- ١٩٧- تنمّة الروض النضير للعباس الصنعاني مع الروض النضير ج٤
ص ٣٠٩.
- ١٩٨- من الآية ١٢٣ من سورة البقرة.
- ١٩٩- فتح الباري ج١٠ ص ٣٥٦ وتنمّة الروض النضير مع الروض
النضير ج٤ ص ٣٠٩-٣١٠.
- ٢٠٠- من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- ٢٠١- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٢ ص ٩٩.

- ٢٠٢- لفظ - القدوم) وردت بتشديد الدال وبتخفيفها على اختلاف الرويات وهي بتخفيف الدال ، قيل: قرية بالشام وقيل: القدوم بالتخفيف والتشديد: قدوم النجار - انظر للشوكاني جـ ١ ص ٤٤ وتنمة الروض النضير مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠.
- ٢٠٣- سبق تخريج هذا الحديث .
- ٢٠٤- تنمة الروض النضير مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠ ونيل الأوطار للشوكاني جـ ١ ص ٤٤.
- ٢٠٥- من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.
- ٢٠٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- ٢٠٧- سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل جـ ١ ص ٥٩ وقد سبق تخريج هذا الحديث راجع هامش ص
- ٢٠٨- المذهب للشيرازي جـ ١ ص ٢٧ ، والمجموع شرح المذهب للنووي جـ ١ ص ٢٩٧، ٣٠٠ ، والمغني لابن قدامة جـ ١ ص ٨٥ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٥ ، وفتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- ٢٠٩- المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٨٥ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي جـ ١ ص ٨٠ ، وتنمة الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠.
- ٢١٠- فتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- ٢١١- نفس المصدر السابق جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- ٢١٢- تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٦.
- ٢١٣- فتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- ٢١٤- الفتاوى الهندية جـ ٥ ص ٣٥٧.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٢١٥- الفواكه الدواني ج١ ص ٤٠٨ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٢ ص ٩٥.
- ٢١٦- عزاه ابن قيم الجوزية لأبي موسى وهو من أصحاب أحمد بن حنبل.
- انظر تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٣.
- ٢١٧- المحلى لابن حزم ج٢ ص ٢١٨.
- ٢١٨- سبق تخريج هذا الحديث .
- ٢١٩- سبق تخريج هذا الحديث .
- ٢٢٠- تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٧.
- ٢٢١- المصدر السابق ص ١١٧.
- ٢٢٢- من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.
- ٢٢٣- من الآية ١٥٨ من سورة الأعراف.
- ٢٢٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج١٠ ص ٣٥٤ وتنتمى الروض النضير مع الروض النضير ج٤ ص ٣١٠.
- ٢٢٥- من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- ٢٢٦- تحفة المودود بأحكام الولود لابن قيم الجوزية ص ١١٧.
- ٢٢٧- من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- ٢٢٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج١٠ ص ٣٥٥.
- ٢٢٩- تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٨.
- ٢٣٠- ذكر ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ١٨٩ ج١ ص ٥٧ وقد تكلم عنه كثيرا، وذكر من قال بأنه كذاب وبأنه قدرى جهمي ... وبأنه متروك.
- ٢٣١- تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- ٢٣٢- تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.

- ٢٣٣-فتح الباري ج ١٠ ص ٣٥٤ وتحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- ٢٣٤-تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ١٢٠.
- ٢٣٥-فتح الباري لابن حجر ج ١٠ ص ٣٥٤ وتحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- ٢٣٦-سبق تخريج هذا الحديث .
- ٢٣٧-فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٣٥٣.
- ٢٣٨-تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٢.
- ٢٣٩-ميزان الاعتدال للذهبي ج ١ ص ٤٥٨-٤٥٩.
- ٢٤٠-سبق تخريج هذا الحديث راجع هامش ص
- ٢٤١-تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٢.
- ٢٤٢-من الآية ١٤١ من سورة الأنعام.
- ٢٤٣-فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٣٥٣.
- ٢٤٤-تحفة المولود بأحكام المولود ص ١٢٢-١٢٣.
- ٢٤٥-من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- ٢٤٦-تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٣.
- ٢٤٧-راجع الفواكه الدواني للنفراوي ج ٢ ص ٣٢٤.
- ٢٤٨-تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٣ وما بعدها وعدم صحة إمامة الأغلف وشهادته من رواية ابن حبيب انظر الفواكه الدواني ج ٢ ص ٣٣٤.
- وج ١ ص ٤٠٨.
- ٢٤٩-المجموع شرح المذهب للنووي ج ١ ص ٣٠٠-٣٠١.
- ٢٥٠-الروض المربع للبهوتي ص ٢١ وكشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٨٠.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٢٥١- سبق تخريجه .
- ٢٥٢- كشاف القناع عن متن الإقناع ج١ ص ٨٠.
- ٢٥٣- الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٣٤.
- ٢٥٤- الفواكه الدواني ج٢ ص ٣٣٤.
- ٢٥٥- المجموع شرح المذهب للنووي ج١ ص ٣٠٠ يقول النووي: وهو وجه شاذ.
- ٢٥٦- المغني لابن قدامة ج١ ص ٨٥.
- ٢٥٧- المحلى لابن حزم ج٢ ص ٢١٨.
- ٢٥٨- شرائع الإسلام للحلي ج٢ ص ٤٤.
- ٢٥٩- تنمة الروض النضير مع الروض النضير ج٤ ص ٣٠٩.
- ٢٦٠- سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- ٢٦١- الفتاوى للإمام شلتوت ص ٣٣٢.
- ٢٦٢- تربية الأولاد في الإسلام للأستاذ عبدالله ناصح علوان ج١ ص ١٠٧.
- ٢٦٣- انظر سنن أبي داود ج٢ ص ٣٥٢.
- ٢٦٤- راجع الفتاوى الهندية ج٥ ص ٣٥٧.
- ٢٦٥- انظر الفواكه الدواني ج١ ص ٤٠٨-٤٠٩.
- ٢٦٦- المجموع شرح المذهب ج١ ص ٣٠٢-٣٠٣ وانظر فتح الباري ج١٠ ص ٣٥٥.
- ٢٦٧- الروض المربع ص ٢١ وكشاف القناع عن متن الإقناع ج١ ص ٨٠.
- ٢٦٨- شرائع الإسلام ج٢ ص ٤٤.
- ٢٦٩- شرح كتاب النيل ج٥ ص ٣٨ ولم أجد لهم رأياً في حكم الختان.
- ٢٧٠- السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٣٣٤.

٢٧١-٢ / ١٢٢,٠

٢٧٢-والحديث من طريق محمد بن أبي السرى العسقلاني عن الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المذكور.

٢٧٣-التهذيب ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ وانظر هامش أحكام المولود في السنة المطهرة تأليف سالم على راشد الشبلي ومحمد خليفة محمد الرباح ص١٠٨-١٠٩.

٢٧٤-نفس المصدر السابق ص١٠٨-١٠٩.

٢٧٥-١ / ٣٣٤ / ٣٣٥.

٢٧٦-ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج٢ ص٥٥-٥٦.

٢٧٧-فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج٩ ص٥٠٣ وج١٠ ص٣٣٥.

٢٧٨-المجموع شرح المذهب للنووي ج١ ص٣٠٩.

٢٧٩-صحيح البخاري - كتاب الاستئذان - باب الختان بعد الكبر ج٨ ص١١٩ وأخرجه أحمد في المسند ١ / ٢٦٤.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

قائمة المصادر :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ١- أحكام المولود في السنة المطهرة - سالم على راشد الشبلي - محمد خليفة الرباح - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٤٩م المكتب الإسلامي .
 - ٢- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك - أبو بكر بن حسن الكشناوي - الطبعة الثانية - دار الفكر بيروت .
 - ٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني الحنفي ت ٥٨٧ هـ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م دار الكتب العلمية بيروت .
 - ٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد - ٥٩٥ هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - جزءان في مجلد واحد .
 - ٥- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار أحمد بن يحيى بن المرتضى - ٨٤٠ هـ - وبهامشه جوهر الأخبار والآثار المستخرج من لجنة البحر الزخار - محمد بن يحيى بهران الصعدي - الناشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - أشرف عليها وراجعها عبد الله محمد الصديق وعبد الحفيظ سعد عطية .
 - ٦- تنمة للروض النضير للحافظ العباس بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الحسيني اليمني الصنعاني طبع مع الجزء الرابع للروض النضير دار الجيل بيروت .
 - ٧- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفوري ١٢٨٣ هـ - ١٣٥٣ هـ. أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- ٨- تحفة المودود بأحكام المولود. شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قسيم الجوزية ٦٩١-٧٥١هـ-١٢٩١م-١٣٥٠م. الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣م دار الكتب العلمية بيروت .
- ٩- جامع الترمذي للإمام الترمذي مطبوع مع تحفة الأحوذى للمبار كفسورى أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف دار الفكر .
- ١٠- الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي- الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ ١٩٥٢ م دار إحياء التراث العربى بيروت .
- ١١-
- ١٢- جواهر الكلام شرح شرائع الإسلام - محمد حسن النجفى- تحقيق عباس الفجاني الطبعة السابعة ١٩٨١ م دار إحياء التراث العربى بيروت .
- ١٣- الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ العدوي _ دار الفكر.
- ١٤- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابد بن) الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م دار إحياء التراث العربى بيروت .
- ١٥- الروض المربع بشرح زاد المستنقع -الشيخ منصور بن يونس البهوتي- الطبعة الاولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م مكتبة العبيكان الرياض وطبعة عالم الكتب بيروت .
- ١٦- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير - شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن على بن محمد بن سليمان بن صالح السياغي الجهمي الصنعاني ت-١٢٢١هـ - دار الجيل بيروت .
- ١٧- زاد المعاد في هدى خير العباد - الإمام شمس الدين محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية - المكتبة القيمة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م .

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته
وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ١٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة - محمد ناصر الألباني طبع المكتب الإسلامي دمشق
- ١٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة - محمد ناصر الألباني - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م مكتبة المعارف الرياض.
- ٢٠- سنن ابن ماجه - الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ٢٠٧- ٢٧٥هـ - حقق نصوصه ورقمه وأخرجه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- بيروت- فيصل عيسى الحلبي.
- ٢١- سنن الدار قطنى الإمام - علي بن عمر الدار قطنى - ٣٨٥هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤١٤هـ ١٩٩٤م
- ٢٢- سنن الدارمى - الإمام أبو محمد بن بهرام الدرامي - دار الفكر بيروت .
- ٢٣- السنن الصغير - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ٣٨٤-٤٥٨هـ تحقيق عبد السلام عبد الشافي وأحمد قباني الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م دار الكتب العلمية بيروت .
- ٢٤- السنن الكبرى - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ٤٥٨هـ - الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية وطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن الهند الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ
- ٢٥- سنن النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي ٢١٥-٣٠٣هـ بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندی - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ٢٦- شرائع الإسلام في الفقه الإسلامي الجعفري للمحقق الحلبي جعفر بن الحسن بن أبي زكريا بن سعيد الهنلي ٦٠٢-٦٧٦هـ - منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٧٢م

- ٢٧- شرح الزرقاني على مختصر- سيدي خليل لمؤلفه سيدي عبد الباقي الزرقاني- على مختصر الإمام أبي الضياء سيدي خليل .دار الفكر بيروت .
- ٢٨- شرح صحيح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ المطبعة المصرية ومكتبتها.
- ٢٩- الشرح الصغير لسيدي أحمد الدردير مطبوع بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ أحمد الصاوي دار الفكر بيروت .
- ٣٠- الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدريدري طبع بهامش كتاب حاشية النسوقي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣١- الشرح الكبير لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عامر بن أحمد بن قدامة المقدسي ت ٦٨٢ طبع بهامش المغني دار الكتاب العربي .
- ٣٢- شرح كتاب النيل وشفاء العليل - محمد بن يوسف اطفيش ت ١٣٣٢هـ — الطبعة الثانية الناشر دار الفتح بيروت ، ودار التراث العربي ليبيا ، ومكتبة الإشارة جدة .
- ٣٣- شرح منتهى الإرادات - منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ١٠٠٠هـ- ١٠٥١هـ المكتبة السلفية ، وطبعه مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦١هـ -١٩٤٧م .
- ٣٤- شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمدعليش وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منح الجليل دار صادر
- ٣٥- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل له بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزیه البخاري الجعفي- ت- ٢٥٦هـ عالم الكتب بيروت .
- ٣٦- صحيح سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ باختصار السند، صحح أحاديثه محمد ناصر الألباني الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م الناشر مكتب التربية العربية لدول الخليج .

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٣٧- صحيح سنن المصطفى لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ دار الكتاب العربي بيروت .
- ٣٨- صحيح مسلم للإمام ، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت- ٢٦١هـ طبع مع شرح النووي - المطبعة المصرية ومكتبتها .
- ٣٩- - الطفل المثالي في الإسلام عبد الغني الخطيب الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت .
- ٤٠- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للشيخ بدر الدين أبي محمد محمود ابن أحمد العيني ت- ٨٥٥هـ طبع إدارة الطباعة المنيرية .
- ٤١- الفتاوى الهندية - الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام وبهامشه فتاوى قاضيخان و الفتاوى البزازية الطبعة الثانية ١٣١٠هـ - المطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر .
- ٤٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ٧٧٣-٨٥٢هـ تحقيق محب الدين الخطيب . لطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - دار الريان للتراث المكتبة السفلية القاهرة .
- ٤٣- فقه الإمام جعفر الصادق لمحمد جواد مغنية الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ - ١٩٩٤م دار الجواد بيروت .
- ٤٤- الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكي ت- ١١٢٠هـ - دار الكتب العلمية بيروت .
- ٤٥- قوانين الحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية - محمد بن احمد بن جزري الغرناطي المالكي- الطبعة الأولى ١٩٧٥م - شركة الطباعة المتحدة القاهرة
- ٤٦- كتاب الإيضاح - عامر بن على الشماخي- الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م دار الفتح للطباعة والنشر ليبيا .

- ٤٧- كتاب النيل وشفاء العليل تأليف الشيخ ضياء الدين عبد العزيز اليميني مطبوع مع شرح كتاب النيل لمحمد بن يوسف اطفيش . الناشر دار الفتح بيروت ودار التراث العربي ليبيا ومكتبة الإرشاد جدة الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٤٨- كشاف القناع على متن الإقناع - الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - عالم الكتب بيروت .
- ٤٩- لسان العرب أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ٦٣٠ هـ ٧١١هـ الناشر دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ٥٠- المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي - ٦٧٦هـ - طبع دار الفكر .
- ٥١- - المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ت- ٤٥٦هـ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة بيروت .
- ٥٢- المدونة الكبرى للإمام مالك بن الأنلس الأصبحي ت- ١٧٩هـ رواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم وطبع بهامشها مقدمات ابن رشد لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام للإمام الحافظ أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م دار الكتب العلمية بيروت .
- ٥٣- - مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ت- ٢٤١هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م والطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م المكتب الإسلامي بيروت .
- ٥٤- - مصنف ابن أبي شيبة للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ت- ٢٣٥هـ طبع عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م جامعة مدراس الهند . تحقيق عامر الأعظمي

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- ٥٥- المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ١٢٦هـ-٢١١هـ تحقيق حبيب عبد الرحمن الأعظمي الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م منشورات المجلس العلمي والطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م منشورات المجلس العلمي أيضا توزيع المكتب الإسلامي بيروت .
- ٥٦- معالم السنن شرح سنن أبي داود للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي السبتي ت ٣٨٨هـ الطبعة الثانية ١٤٠١هـ وطبعة مطبعة أنصار السنة .
- ٥٧- المعجم الصغير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني ت ٣٦٠هـ طبع دار الكتب العلمية بيروت.
- ٥٨- المعجم الكبير - سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني - الطبعة الأولى الدار العربية بغداد ١٣٩٨هـ.
- ٥٩- معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي تصنيف الإمام البيهقي ٣٨٤-٤٥٨هـ تحقيق سيد كردي حسن الطبعة الأولى ١٤١٢هـ — ١٩٩١م دار الكتب العلمية بيروت .
- ٦٠- المغني - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ - على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله ابن أحمد الخرقى - مكتبة الرياض الحديثة ١٤٠١هـ ١٩١٨م.
- ٦١- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب على متن المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٦٢- من لا يحضره الفقيه - أبو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي . تحقيق الشيخ محمد جواد مغنية . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م . دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .

- ٦٣- الموطأ للإمام مالك بن أنس- أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي- ت ١٧٩هـ الطبعة الأولى منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت .
- ٦٤- النهاية في مجرد الفقه والفتاوى لأبي جعفر محمد بن حسن بن علي الطوسي الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م دار الكتاب العربي بيروت .

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- (i) سنن أبي داود كتاب الأدب باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ج ٢ صفحة ٣٣٠ وجامع الترمذي أبواب الأضاحي باب الأذان في أذن المولود. انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي حديث رقم ١٥٥٣ ج ٥ ص ١٠٧. وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ٣٠٠ / ٩، وأخرجه أحمد في مسنده ٩/٦ - ٣٩١ - ٣٩٢، والطبراني في الكبير ٩٢٦ - ٢٥٧٩، والحاكم في المستدرک ١٧٩/٣. وقال: صحيح الإسناد.
- (ii) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ج ١٠ ص ١١٠.
- (iii) شعب الإيمان للبيهقي ٣٩٠/٦.
- (iv) نفس المصدر السابق ٣٩٠/٦ وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٩/٤.
- (v) تحفة المولود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٢١ - ٢٢.
- (vi) مجمع الزوائد للهيتمي ٥٩/٤.
- (vii) تحفة الأحوذى بشرح الترمذي ج ٥ ص ١٠٧.
- (viii) شعب الإيمان للبيهقي ٣٩٠-٦.
- (ix) الإرواء للألباني ٤٠١/٤.
- (x) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة حديث رقم ٣٢١ ج ١ ص ٤٩١ وما بعدها.
- (xi) انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ج ٥ ص ١٠٨.
- (xii) تحفة المولود بأحكام المولود - الباب الرابع ص ٢١.
- (xiii) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ج ٥ ص ١٠٧.
- (xiv) سنن أبي داود كتاب الأدب - (باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه) ج ٢ ص ٣٣٠.
- (xv) لسان العرب لابن منظور - مادة (حنك) ج ١٠ ص ٤١٦.
- (xvi) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ج ٩ ص ٥٠١ وانظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ج ١٠ ص ٣٢٩.

- (xvii) شرح النووي على صحيح مسلم جـ ١٤ ص ١٢٣.
- (xviii) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر جـ ٩ ص ٥٠١ - ٥٠٢.
- (xix) صحيح البخاري كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه جـ ٧ ص ١٥١ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الآداب - باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته جـ ١٤ ص ١٢٥ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠٥/٩ وأحمد في المسند جـ ٤ ص ٤٨٨ حديث رقم ١٩٥٨٩.
- (xx) أي أتمت حملها - انظر هامش صحيح البخاري جـ ٧ ص ١٥٢.
- (xxi) قرية تقع بالقرب من الدينة المنورة سُميت باسم بُئر فيها: انظر المصدر السابق.
- (xxii) أي: دعا له بالبركة - راجع المصدر السابق.
- (xxiii) صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن يعق عنه ويحنكه جـ ٧ ص ١٥١ - ١٥٢ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الآداب باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته جـ ١٤ ص ١٢٥ - ١٢٦ واللفظ للبخاري، وأخرجه أحمد في المسند جـ ٦ ص ٣٨٠ حديث رقم ٢٦٩٩٩.
- (xxiv) أي: أدفنه من المواراة وهو الستر انظر لسان العرب لابن منظور - مادة (روي) جـ ١٥ ص ٣٨٩ والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية جـ ٦ ص ٢٥٢٢ مادة روي.
- (xxv) من التعريس وهو: الوطء انظر مادة (عرس) في لسان العرب لابن منظور جـ ٦ ص ١٣٦.
- (xxvi) صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن يعق عنه وتحنيكه جـ ٧ ص ١٥٢ وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الآداب - باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته جـ ١٤ ص ١٢٤ - ١٢٥، وأخرجه أبوداود في سننه في كتاب الأدب باب في تغيير الأسماء جـ ٢ ص ٣٠٧ وأخرجه أحمد في المسند ١٢٩/٣ - ١٣٠.
- (xxvii) انظر شرح النووي على صحيح مسلم جـ ١٤ ص ١٢٤.
- (xxviii) فتح الباري جـ ٩ ص ٥٠١.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

- (xxix) عمدة القاريء شرح صحيح الخاري للعيني بتصرف بسيط ٨٤/٢١ وانظر أحكام المولود سالم على راشد ومحمد خليفة الرياح ص٣٣-٣٤.
- (xxx) أحكام المولود في السنة المطهرة تأليف سالم على راشد ومحمد خليفة الرياح ص٣٤.
- (xxxi) لسان العرب لابن منظور مادة (عق) ج١٠ ص٢٥٨.
- (xxxii) الخرش على مختصر خليل ج٣ ص٦٤٣-٦٤٤.
- (xxxiii) مغنى المحتاج ج٤ ص٢٩٣ والمجموع شرح المذهب للنووي ج٨ ص٤٢٦.
- (xxxiv) المغنى لابن قدامة ج٨ ص٦٤٣-٦٤٤.
- (xxxv) انظر في ذلك: الخرخشي على مختصر خليل ج٣ ص٤٦ وموطأ الإمام مالك - كتاب العقيدة - العمل في العقيدة ص٤٠٩ وأسهل المدارك للكشناوي وقد نقل فيه ماجاء عن مالك في المدونه: (والعقيدة مستحبة لم يزل من عمل المسلمين ، وليست بواجبة ولا سنة ولازمة ولكن يستحب العمل بها - ص٨٤٤).
- (xxxvi) مغنى المحتاج ج٤ ص٢٩٣ والمجموع شرح المذهب ج٨ ص٤٤٧.
- (xxxvii) المغنى لابن قدامة ج٨ ص٦٤٤.
- (xxxviii) شرائع الإسلام للحلي ج٢ ص٤٤ والنهاية للطوسي ص٥٠١.
- (xxxix) البحر الزخار للمرئضى ج٥ ص٣٢٢.
- (xl) شرح كتاب النيل وشفاء العليل لمحمد يوسف ج٤ ص٥٣٨ وكتاب الإيضاح للشماخي ج٢ ص٤٧٩.
- (xli) سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة ج٢ ص٨ ، وأخرجه مالك في الموطأ مع اختلاف في اللفظ ، فقد جاء عند مالك: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيدة فقال: ((لأحب العقوق)) وكأنه إنما كره الاسم وقال: ((من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل)). موطأ مالك - كتاب العقيدة - ما جاء في العقيدة ص٤٠٨ ، والنسائي في سننه - كتاب العقيدة حديث رقم ٤٢١٨ ج٧ ص١٧١ والبيهقي في السنن

- الكبرى ٣٠٠/٩ / ٣١٢ وأحمد في المسند ٢٤٦/٢ ٦٧٢٢ والحاكم في المستدرک ٢٣٨/٤
وعبدالرزاق في المصنف ٧٩٦١ وابن أبي شيبة في المصنف ٥٠/٨.
- (xlii) انظر المجموع شرح المذهب للنووي جـ ٨ ص ٤٢٦.
- (xliii) شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ ومن لا يحضره الفقيه جـ ٣ ص ٣٥٧.
- (xliv) البحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٢.
- (xlv) المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٣.
- (xvi) صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيدة جـ ٧
ص ١٥٣، وأخرجه أبوداود في سننه - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة جـ ٢ ص ٩
، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٣٤، وابن ماجه في السنن ٣١٦٤ كتاب الذبائح باب
العقيدة جـ ٢ ص ١٠٥٦، والنسائي في السنن ٤٢٢٠ - كتاب العقيدة - باب العقيدة في
الغلام جـ ٧ ص ١٧٣، والترمذي في الجامع انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي
١٥٥١ جـ ٥ ص ١٠٦ وقال: هذا حديث صحيح وأحمد في المسند جـ ٤ ص ٢٣ -
١٦٢٣٥ والدارمي في السنن ٨١/٢ - والحاكم في المستدرک ٢٣٨/٤ وعبدالرزاق في
المصنف ٧٩٥٨ - ٧٩٥٩ والهيتمي في مجمع الزوائد ٥٨/٤ وابن عبد البر في التمهيد
٣٠٨/٤.
- (xvii) انظر المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٦.
- (xviii) سنن أبي داود كتاب الأضاحي - باب في العقيدة جـ ٢ - ص ٨ وأخرجه النسائي
في السنن بنفس لفظ أبي داود غير أنه أورد لفظ " رهين " بدل " رهينة " حديث رقم
٤٢٢٦ - كتاب العقيدة - باب متى يعق؟ جـ ٧ ص ١٧٥ وابن ماجه في سننه ٣١٦٥
بلفظ " كل غلام مرتين بعقيقته تُذبح عنه يوم السابع. انظر سنن ابن ماجه - كتاب الذبائح
- باب العقيدة جـ ٢ ص ١٠٥٧ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٣/٩ وأحمد في المسند
جـ ٥ - ص ١١ - ٢٠١٠٦ والدارمي في السنن ٨١/٢ والطبراني في المعجم الكبير ٧ -
٢٤٣ والألباني في الارواء ٣٨٥/٤.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

(xlix) أحكام المولود في السنة المطهرة تأليف سالم علي راشد ومحمد خليفة الرباح ص ٥٠
وص ٥١.

- (i) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٣٠.
- (ii) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ٦٩ وانظر الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٦٢.
- (iii) سبق تخريج هذا الحديث انظر ص
- (iii) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٦٩.
- (iv) أخرجه الدارقطني في سننه ١٦٠/٤ حديث رقم ٤٧٠٢ الأشربه وغيرها والبيهقي في السنن ٢٦١/٩-٢٦٢ ونقله الزيلعي في نصب الراية ٢٠٨/٤ والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ج ٢ ص ٩٠٤ وقال: ضعيف جداً.
- (iv) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٦٩.
- (vi) سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- (vii) المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٣٠.
- (viii) فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٨.
- (ix) المذهب للشيرازي ج ١ ص ٣٢١.
- (ix) سنن الدارقطني ص ١٦٠.
- (xi) فتح البارري بشرح صحيح البخاري ج ٩ ص ٥٠٧.
- (xii) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني بتصرف ج ٢ ص ٣٠٥.
- (xiii) المجموع شرح المذهب للنووي ج ٨ ص ٤٤٧.
- (xiv) موطأ مالك - كتاب العقيدة - العمل في العقيدة ص ٤٠٩.
- (xv) المجموع شرح المذهب للنووي ج ٨ ص ٤٤٧.
- (xvi) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٣٠.
- (xvii) سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة ج ٢ ص ٩ وأخرجه النسائي في سننه رقم ٤٢٢٥ - كتاب العقيدة باب كم يعق عن الجارية ؟ ج ٧ ص ١٧٤.
- (xviii) السنن الكبرى للبيهقي ٣٠٣/٩.

- (lxx) الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
- (box) النهاية للطوسي ص ٥٠١ ومن لا يحضره الفقيه ص ٣٥٨.
- (lxxi) البحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٥.
- (lxxii) سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- (lxxiii) مغنى المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣ والمهذب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢١.
- (lxxiv) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٥-٦٤٦.
- (lxxv) المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٣.
- (lxxvi) البحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٥.
- (lxxvii) شرح كتاب النيل جـ ٤ ص ٥٣٨ وكتاب الإيضاح جـ ٢ ص ٤٧٩.
- (lxxviii) سنن أبي داود كتب الأضاحي - باب في العقيدة جـ ٢ ص ٨ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠١/٩ والترمذي في الجامع. انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي - أبواب الأضاحي - باب ما جاء في العقيدة ١٥٥٠ جـ ٥ ص ١٠٦ وأخرجه النسائي في سننه ٤٢٢٢ - كتاب العقيدة - باب العقيدة عن الجارية جـ ٧ ص ١٧٣ وابن ماجه في السنن ٣١٦٢ - كتاب الذبائح - باب العقيدة جـ ٢ ص ١٠٥٦ والدارمي في السنن ٨١/٢ - وأحمد في المسند ١٨٣/٢.
- (lxxix) المهذب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢١.
- (lxxx) انظر في ذلك:
- الفتاوى الهندية جـ ٥ ص ٣٦٢ والفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والمهذب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢٢ والمجموع شرح المهذب جـ ٨ ص ٤٥١ والمغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦ والمحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١ ومن لا يحضره الفقيه جـ ٣ ص ٣٥٨ والبحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٥ وشرح كتاب النيل لطفيش جـ ٤ ص ٥٣٨.
- (lxxxi) سنن أبي داود - كتاب الأضاحي باب ما جاء في العقيدة جـ ٢ ص ٨ وقد سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

(bookii) انظر في ذلك:

- الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والمجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٣٢ ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣ والمغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦ وشرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١ وشرح كتاب النيل ص ٥٣٨، ٥٤١.
- (bookiii) الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
- (bookiv) المجموع جـ ٨ ص ٤٣٢ ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣.
- (bookv) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٢٤٦.
- (bookvi) شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١.
- (bookvii) المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٤.
- (bookviii) شرح كتاب النيل لاطفيش جـ ٤ ص ٥٤١.
- (bookix) الفواكه جـ ١ ص ٤٠٧.
- (xc) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦.
- (xci) شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤.
- (xcii) المجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٣٢ ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣.
- (xciii) الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
- (xciv) المجموع شرح المذهب جـ ٨ ص ٤٣١.
- (xcv) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٦.
- (xcvi) المصدر السابق جـ ٨ ص ٦٤٦.
- (xcvii) الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧.
- (xcviii) مغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٣.
- (xcix) شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤ والنهاية للطوسي ص ٥٠١.
- (c) المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٣-٥٢٤.
- (ci) أخرجه الطبراني في الأوسط ٥٢٩/١ وعبد الرزاق في المصنف ٣٢٩/٤.
- (cii) كشف الأستار للبرار ٧٤/٢.

- (ciii) المجموع شرح المذهب للنووي جـ ٨ ص ٤٣١.
- (civ) مصنف عبدالرزاق ٣٢٩/٤.
- (cv) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٦٢.
- (cvi) موطأ مالك ص ٤٠٩ - الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والخرش على مختصر خليل جـ ٣ ص ٤٦.
- (cvii) المذهب للشيرازي جـ ١ ص ٣٢٢.
- (cviii) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٧-٦٤٨.
- (cix) البحر الزخار جـ ٥ ص ٣٢٥.
- (cx) شرح كتاب النيل جـ ٤ ص ٥٣٩-٥٤٠.
- (cxi) سبق تخريج هذا الحديث انظر ص
- (cxii) الخرشي على مختصر خليل جـ ٣ ص ٤٨.
- (cxiii) سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيقة جـ ٢ ص ٩ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠٢/٩-٣٠٣ والحاكم في المستدرک ٢٣٨/٤.
- (cxiv) سنن ابن ماجه ٣١٦٦ - كتاب الذبائح - باب العقيقة جـ ٢ ص ١٠٥٧ قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٨/٤: رواه الطبراني في الأوسط الكبير بنحوه ورجاله ثقات.
- (cxv) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٨.
- (cxvi) المصدر السابق جـ ٨ ص ٦٤٧.
- (cxvii) المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٥٢٣.
- (cxviii) سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيقة جـ ٢ ص ٨.
- (cxix) نفس المصدر السابق جـ ٢ ص ٨-٩.
- (cxx) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٨.
- (cxxi) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٨.
- (cxxii) أخرجه ابن حبان ١٠٥٧ وعبدالرزاق في المصنف ٧٩٦٣.
- (cxxiii) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٦٤٧.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- (cxxxiv) الخرخشي على مختصر خليل جـ ٣ ص ٤٨.
- (cxxxv) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٤٨-٤٩.
- (cxxxvi) انظر في ذلك:
- الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٧ والخرشي على مختصر سيدي خليل جـ ٣ ص ٤٧ ومغني المحتاج جـ ٤ ص ٢٩٥ والمهذب للشيرازي والمجموع شرح المهذب للنووي جـ ٨ ص ٤٢٧ والمغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٤٤٦-٤٤٧ والروض المربع ص ١٩٩ والمحلّى لابن حزم جـ ٧ ص ٣٢٣ والنهاية للطوسي ص ٥٠١ ومن لا يحضره الفقيه جـ ٣ ص ٣٥٨ والبحر الزخار جـ ٤ ص ٥٤٠ وشرح كتاب النيل جـ ٤ ص ٥٤٠.
- (cxxxvii) أخرجه أبوداود في سننه بلفظ: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدمى)) وأخرجه بلفظ: ((كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى)) وقال أبوداود: ويسمى اصنح وكلا اللفظين أخرجهما أبوداود من طريق سمرة بن جندب وقد سبق تخريج هذا الحديث راجع ص (cxxxviii) أخرجه الترمذي في الجامع انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي حديث رقم ١٥٥٦ أبواب الأضاحي جـ ٥ ص ١١١.
- (cxxxix) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب العقيقة - ما جاء في العقيقة ص ٤٠٨.
- (cxxx) أخرجه الترمذي في الجامع. انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي جـ ٨ ص ١٢١ وقال عنه: إنه حديث حسن غريب. حديث رقم ٢٩٨٩. وقد فسر الأذى بأنه حلق شعر الرأس. وقد جزم الأصمعي بذلك ولكن يردّه ما وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني " ويُمَاط عنه الأذى ويحلق رأسه " فعطفه عليه فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس. انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي جـ ٥ ص ١٠٦-١٠٧.
- (cxxxii) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٧٠.
- (cxxxii) انظر في ذلك:

- قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٤٧١ والمهذب للشيرازي ج ١ ص ٣٢٢
والمجموع شرح المهذب للنووي ج ٨ ص ٤٢٧ وتحفة المودود بأحكام المولود ص ٧٠
وشرائع الإسلام للحلي ج ٢ ص ٤٤.
- (cxxxiii) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب القرع ١٣٢ ج ٧ ص ٣٠٠ وصحيح مسلم
بشرح النووي - كتاب اللباس والزينة - باب كراهية القرع ج ١٤ ص ٣٠٠ وأخرجه
أبوداود في سننه - كتاب الترجل - باب في الذؤابة ج ٢ ص ١٩٤ والنسائي في سننه -
كتاب الزينة - باب حلق رؤوس الصبيان ٥٢٣٨-٥٢٣٩-٥٢٤٠ ص ٨ ج ١٩٢
وابن ماجة في السنن - كتاب اللباس - باب النهي عن القرع ٣٦٣٨ ج ٢ ص ١٢٠١.
(cxxxiv) سنن أبي داود - كتاب الترجل - باب في الذؤابة ج ٢ ص ١٩٤.
(cxxxv) سنن النسائي - كتاب الزينة - باب النهي عن القرع ٥٠٦١ ج ٨ ص ١٣٦.
(cxxxvi) سنن ابن ماجة - كتاب اللباس - باب النهي عن القرع ٣٦٣٧-٣٦٣٨ ج ٢
ص ١٢٠١.
- (cxxxvii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٧١ مع بعض التصرف.
- (cxxxviii) رواه الدارمي وهو حديث صحيح. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني
٢٩٧/١.
- (cxxxix) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٧٠-٧١.
- (cxl) انظر في ذلك:
- الفواكه الدواني ج ١ ص ٤٠٧ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٢٩٤ والمغني لابن
قدامة ج ٨ ص ٦٤٧ والروض المربع ص ١٩٨ وشرائع الإسلام للحلي ج ٢ ص ٤٤
والبحر الزخار لابن المرتضى ج ٥ ص ٣٢٤ والمحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٢٣.
- (cxli) مغني المحتاج للشرييني الخطيب ج ٤ ص ٢٩٤.
- (cxlii) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٦٤٧ والروض المربع للبهوتي ص ١٩٨.
- (cxliii) شرائع الإسلام ج ٢ ص ٤٤.
- (cxliv) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٢٤.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

- (cxlv) الفواكه الدواني للنفاوي جـ ١ ص ٤٠٧.
- (cxvi) المحلى لابن حزم جـ ٧ ص ٤٠٧.
- (cxvii) صحيح البخاري - كتاب العقيدة - باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه جـ ٧ ص ١٥١.
- (cxviii) نفس المصدر السابق جـ ٧ ص ١٥٢ وقد سبق تخريج هذين الحديثين انظر ص
- (cxlix) سنن أبي داود - كتاب الأضاحي - باب في العقيدة جـ ٨ ص ٩ وقد سبق تخريج الحديث انظر ص
- (cl) جامع الترمذي: انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي حديث رقم ٢٩٨٩ جـ ٨ ص ١٢١.
- (cli) انظر فتح الباري لابن حجر حديث رقم ٥٤٧٠ ج ٩ ص ٥٠١.
- (clii) سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب في تغيير الأسماء جـ ٢ ص ٣٠٧.
- (cliii) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الآداب - باب ما يستحب من الاسماء جـ ١٤ ص ١١٣ وأخرجه أبوداود في سننه في كتاب الأدب - باب في تغيير الأسماء جـ ٢ ص ٣٠٧ وابن ماجه في السنن كتاب الأدب - باب ما يُستحب من الأسماء حديث رقم ٣٨٢٨ جـ ٢ ص ١٢٢٩ والترمذي في الجامع انظر تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي حديث رقم ٢٩٩٠ باب ما يستحب من الأسماء جـ ٨ ص ١٢٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٦/٩ وأحمد في المسند ٢٤/٢ والحاكم في المستدرک ٢٧٤/٤.
- (cliv) سنن أبي داود كتاب الأدب - باب في تغيير الأسماء جـ ٢ ص ٣٠٧.
- (clv) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٨.
- (clvi) صحيح مسلم بشرح النووي جـ ١٤ ص ١٩٠.
- (clvii) انظر سنن أبي داود - كتاب الأدب جـ ٢ ص ٣٠٧.
- (clviii) صحيح البخاري - كتاب الأدب جـ ٨ ص ٧٩.
- (clix) سنن ابن ماجه - كتاب الأدب جـ ٢ ص ١٢٣٠.
- (clx) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي جـ ٨ ص ١٢٨.

- (cbxi) نفس المصدر السابق حديث رقم ٢٩٩٥ جـ ٨ ص ١٢٨.
- (cbxii) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ٨٠.
- (cbxiii) صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب أبغض الأسماء إلى الله ٢٢٧ جـ ٨ ص ٨٢ وفي رواية للبخاري " أخرج اسم عند الله " بدل " أخنى " وأخرجه مسلم في صحيحه. انظر صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب باب تحريم التسمي بملك الأملاك أو ملك الملوك جـ ١٤ ص ١٢١-١٢٢. واللفظ للبخاري وفي رواية مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن أخرج اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك)). وفي رواية له أيضاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أغبط رجل على الله يوم القيامة وأخبته وأغبطه رجل كان يسمى ملك الأملاك لأمك إلا الله.
- (cbxiv) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٦٠٦.
- (cbxv) تحفة الودود بأحكام المولود ص ٨١.
- (cbxvi) نفس المصدر السابق.
- (cbxvii) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة جـ ١٤ ص ١١٧ وأخرجه أبوداود في سننه - كتاب الأدب باب في تغيير الاسم القبيح جـ ٢ ص ٣٠٨ وأخرجه الترمذي في الجامع حديث رقم ٢٩٩٢ جـ ٨ ص ١٢٠، ١٢٥ والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٦/٨ وأحمد في المسند ٥ / ٧ وابن ماجه في السنن - كتاب الأدب - باب ما يكره من الأسماء حديث رقم ٣٧٢٩ - ٣٧٣٠ جـ ٢ ص ١٢٢٩.
- (cbxviii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٨٣.
- (cbxix) الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٨.
- (cbxx) موطأ مالك - كتاب الجامع - ما يكره من الأسماء ص ٨٣١.
- (cbxxi) انظر الطفل المثالي في الإسلام لعبد الغني الخطيب ص ٧٤.
- (cbxxii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ٨٤.
- (cbxxiii) قبلناه: أي أعدناه ، انظر هامش صحيح البخاري جـ ٨ ص ٧٩.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- (clxxxiv) صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه جـ ٨ ص ٧٩، وأخرجه مسلم في صحيحه انظر صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب - باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن وتغيير اسم بره إلى زينب وجويرية ونحوهما جـ ١٤ ص ١٩٠.
- (clxxxv) صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه جـ ٨ ص ٧٩. وأخرجه ابن ماجة في السنن - كتاب الأدب - باب تغيير الاسم، حديث رقم ٣٧٣٢ جـ ٢ ص ١٢٣٠.
- (clxxxvi) صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه جـ ٨ ص ٧٩، وأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب - باب في تغيير الاسم القبيح جـ ٢ ص ٣٠٧ مع اختلاف في لفظه فقد جاء عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "ما اسمك" قال: حزن قال: "أنت سهل" قال: السهل يوطأ ويمتهن، قال سعيد فظننت أنه سيصينا بعده حزونة.
- (clxxxvii) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الأدب - باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن جـ ١٤ ص ١١٩، وأخرجه ابن ماجة في سننه - كتاب الأدب باب تغيير الأسماء حديث رقم ٣٧٣٣ جـ ٢ ص ١٢٣٠.
- (clxxxviii) سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه جـ ٨ ص ٧٩.
- (clxxxix) انظر كتاب تربية الأولاد في الإسلام للأستاذ عبدالله ناصح علوان جـ ١ ص ٨٠-٨١.
- (clxxx) لسان العرب لابن منظور - مادة (ختن) جـ ١٣ ص ١٣٧-١٣٨.
- (clxxxi) الفواكه الدواني للنفاوي جـ ١ ص ٤٠٨-٤٠٩ وقد اكتفيت بتعريف المالكية، لأنه جامع لتعريفات المذاهب الأخرى.
- (clxxxii) بعض من الآية ١٢٣ من سورة البقرة.

(cbookii) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٣٥٠ وبتمة الروض النضير
ص ٣٠٩-٣١٠.

(cbookiv) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٩.

(cbookv) من الآية ١٢٥ من سورة النحل.

(cbookvi) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٩.

(cbookvii) صحيح البخاري - كتاب الأنبياء عليهم السلام باب قول الله تعالى: (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) وقوله: (إن إبراهيم كان أمة قانتاً) وقوله: (إن إبراهيم لأواه ...) حديث رقم ١٥٨ جـ ٤ ص ٢٧٩ وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الفضائل - باب فضائل إبراهيم جـ ١٥ ص ١٢٢، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨ / ٢٢٥ وفي السنن الصغير ٣٧٠٦ - كتاب الأشربة - باب الختان جـ ٢ ص ٢٩٢ وأحمد في المسند ٢ / ٤١٨.

(cbookviii) صحيح البخاري - كتاب اللباس - باب تقليم الأظفار ١٠٧ جـ ٧ ص ٢٩٣

، وصحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الطهارة - باب خصال الفطرة جـ ٣ ص ١٤٧ واللفظ للبخاري وأخرجه أبوداود في سننه كتاب الطهارة باب السواك من الفطرة جـ ١ ص ٩ ومالك في الموطأ - كتاب الجامع - ما جاء في السنة في الفطرة ص ٣٩٧ والنسائي في سننه - كتاب الطهارة - باب ذكر الفطر - الاختتان حديث رقم ٩ - جـ ١ ص ٣١ وابن ماجه في السنن - كتاب الطهارة وسننها - باب الفطرة حديث رقم ٢٩٢ جـ ١ ص ١٠٧ وأحمد في المسند جـ ٢ ص ٣٧٩ حديث رقم ٧٨٣٢ وص ٣٠٨ حديث رقم ٧١٥٨.

(cbookix) صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الطهارة - باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المنى جـ ٤ ص ٤١ وأخرجه أبوداود في سننه كتاب الطهارة - باب الاكسال جـ ١ ص ٣٣ ومالك في الموطأ ٦٧ - كتاب الصلاة - باب الوضوء والطهارة ص ٥٥ وابن ماجه في السنن ٦٠٨ كتاب الطهارة وسننها - باب ماجاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان جـ ١ ص ١٩٩. والبيهقي في السنن الكبرى ١ /

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية فكر وإبداع

- ١٦٤ والترمذي في الجامع. انظر تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي أبواب الطهارة - باب إذا التقى الختانان وجب الغسل ١٠٩ جـ ١ ص ٣٦٣ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح وأحمد في المسند ٦ / ٥٤ حديث رقم ٢٤٢٦١ وعبدالرزاق في المصنف ٢٤٥ / ٢٤٦ والشافعي في الأم جـ ١ ص ٣٦.
- (cxc) سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل جـ ١ ص ٥٩ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١ / ١٧٢ وأحمد في المسند ٣ / ٥٠٨ حديث رقم ١٥٤٣٨ وعبدالرزاق في المصنف ٣٥.
- (cxci) سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب في الختان جـ ٢ ص ٣٥٢ وأخرجه الحاكم ٣ / ٥٢٥.
- (cxcl) المسند للإمام أحمد ٥ / ٩١ حديث رقم ٢٠٧٤٦ والسنن الكبرى للبيهقي عن طريق شداد بن أوس ٨ / ٣٢٥ وأخرجه أيضاً في السنن الصغير ٣٧١٢ - كتاب الأشربة باب الختان جـ ٢ ص ٢٩٣ والطبراني في الكبير ٧ / ٣٣٠ - ١١ / ٣٢٩ - ١٢ / ١٨٢.
- (cxclii) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٥.
- (cxcliv) المذهب للشيرازي جـ ١ ص ٢٧ والمجموع شرح المذهب للنووي جـ ١ ص ٢٩٧.
- (cxclv) المغني لابن قدامة جـ ١ ص ٨٥ وكشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي جـ ١ ص ٨٠.
- (cxclvi) شرائع الإسلام للحلي جـ ٢ ص ٤٤.
- (cxclvii) تنمة الروض النضير للعباس الصنعاني مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣٠٩.
- (cxclviii) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة.
- (cxclix) فتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٦ وتنمة الروض النضير مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣٠٩-٣١٠.
- (cc) من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- (cci) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٩.

- (ccii) لفظ - القتوم) وردت بتشديد الدال وبتخفيفها على اختلاف الرويات وهي بتخفيف الدال ، قيل: قرية بالشام وقيل: القدوم بالتخفيف والتشديد: قدوم النجار - انظر للشوكاني جـ ١ ص ٤٤ وتنمة الروض النضير مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠.
- (cciii) سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- (cciv) تنمة الروض النضير مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠ ونيل الأوطار للشوكاني جـ ١ ص ٤٤.
- (ccv) من الآية ٩١ من سورة الأنعام.
- (ccvi) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- (ccvii) سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل جـ ١ ص ٥٩ وقد سبق تخريج هذا الحديث راجع هامش ص
- (ccviii) المذهب للشيرازي جـ ١ ص ٢٧ ، والمجموع شرح المذهب للنووي جـ ١ ص ٢٩٧، ٣٠٠ ، والمغني لابن قدامة جـ ١ ص ٨٥ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٥ ، وفتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- (ccix) المغني لابن قدامة جـ ٨ ص ٨٥ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي جـ ١ ص ٨٠ ، وتنمة الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠.
- (ccx) فتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- (ccxi) نفس المصدر السابق جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- (ccxii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٦.
- (ccxiii) فتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٤.
- (ccxiv) الفتاوى الهندية جـ ٥ ص ٣٥٧.
- (ccxv) الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٨ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٢ ص ٩٥.
- (ccxvi) نسبه ابن قيم الجوزية لأبي موسى وهو من أصحاب أحمد بن حنبل. انظر تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٣.
- (ccxvii) المحلى لابن حزم جـ ٢ ص ٢١٨.

ما يفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

- (ccxvlii) سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- (ccxix) سبق تخريج هذا الحديث راجع هامش ص
- (ccxx) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٧.
- (ccxxi) المصدر السابق ص ١١٧.
- (ccxxii) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة.
- (ccxxiii) من الآية ١٥٨ من سورة الأعراف.
- (ccxxiv) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٣٥٤ وتتمة الروض النضير مع الروض النضير جـ ٤ ص ٣١٠.
- (ccxxv) من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- (ccxxvi) تحفة المودود بأحكام الولد لابن قيم الجوزية ص ١١٧.
- (ccxxvii) من الآية ١٢٣ من سورة النحل.
- (ccxxviii) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٣٥٥.
- (ccxxix) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٨.
- (ccxxx) ذكر ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ١٨٩ جـ ١ ص ٥٧ وقد تكلم عنه كثيراً، وذكر من قال بأنه كذاب وبأنه قدرى جهمي ... وبأنه متروك.
- (ccxxxi) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- (ccxxxii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- (ccxxxiii) فتح الباري ج ١٠ ص ٣٥٤ وتحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- (ccxxxiv) تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية ص ١٢٠.
- (ccxxxv) فتح الباري لابن حجر جـ ١٠ ص ٣٥٤ وتحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٩.
- (ccxxxvi) سبق تخريج هذا الحديث راجع هامش ص
- (ccxxxvii) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ١٠ ص ٣٥٣.
- (ccxxxviii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٢.
- (ccxxxix) ميزان الاعتدال للذهبي جـ ١ ص ٤٥٨-٤٥٩.

- (ccxi) سبق تخريج هذا الحديث راجع هامش ص
- (ccxii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٢.
- (ccxiii) من الآية ١٤٢ من سورة الأنعام.
- (ccxiv) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٣٥٣.
- (ccxv) تحفة المولود بأحكام المولود ص ١٢٢-١٢٣.
- (ccxvi) من الآية ١٢٥ من سورة النحل.
- (ccxvii) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٢٣.
- (ccxviii) راجع الفواكه الدواني للنفاوي ج ٢ ص ٣٢٤.
- (ccxix) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١١٣ وما بعدها وعدم صحة إمامة الأغلف وشهادته من رواية ابن حبيب انظر الفواكه الدواني ج ٢ ص ٣٣٤. وج ١ ص ٤٠٨.
- (ccxx) المجموع شرح المذهب للنووي ج ١ ص ٣٠٠-٣٠١.
- (ccxi) الروض المربع للبهوتي ص ٢١ وكشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٨٠.
- (ccxii) سبق تخريجه ص
- (ccxiii) كشاف القناع عن متن الإقناع ج ١ ص ٨٠.
- (ccxiv) الفتاوى الهندية ج ٥ ص ٣٣٤.
- (ccxv) الفواكه الدواني ج ٢ ص ٣٣٤.
- (ccxvi) المجموع شرح المذهب للنووي ج ١ ص ٣٠٠ يقول النووي: وهو وجه شاذ.
- (ccxvii) المغني لابن قدامة ج ١ ص ٨٥.
- (ccxviii) المحلى لابن حزم ج ٢ ص ٢١٨.
- (ccxix) شرائع الإسلام للحلي ج ٢ ص ٤٤.
- (ccxx) تنمة الروض النضير مع الروض النضير ج ٤ ص ٣٠٩.
- (ccxxi) سبق تخريج هذا الحديث انظر هامش ص
- (ccxxii) الفتاوى للإمام شلتوت ص ٣٣٢.
- (ccxxiii) تربية الأولاد في الإسلام للأستاذ عبدالله ناصح علوان ج ١ ص ١٠٧.

ما يُفعل بالمولود بعد ولادته وفق منظور الشريعة الإسلامية

فكر وإبداع

- (cccliii) انظر سنن أبي داود جـ ٢ ص ٣٥٢.
- (cccliv) راجع الفتاوى الهندية جـ ٥ ص ٣٥٧.
- (ccclv) انظر الفواكه الدواني جـ ١ ص ٤٠٨-٤٠٩.
- (ccclvi) المجموع شرح المذهب جـ ١ ص ٣٠٢-٣٠٣ وانظر فتح الباري جـ ١٠ ص ٣٥٥.
- (ccclvii) الروض المربع ص ٢١ وكشاف القناع عن متن الإقناع جـ ١ ص ٨٠.
- (ccclviii) شرائع الإسلام جـ ٢ ص ٤٤.
- (ccclix) شرح كتاب النيل جـ ٥ ص ٣٨ ولم أجد لهم رأياً في حكم الختان.
- (ccclx) السفن الكبرى للبيهقي ٨ / ٣٣٤.
- (ccclxi) ١٢٢,٠ / ٢
- (ccclxii) والحديث من طريق محمد بن أبي السرى العسقلاني عن الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن المذكور.
- (ccclxiii) التهذيب ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ وانظر هامش أحكام المولود في السنة المطهرة تأليف سالم على راشد الشبلي ومحمد خليفة محمد الرياح ص ١٠٨-١٠٩.
- (ccclxiv) نفس المصدر السابق ص ١٠٨-١٠٩.
- (ccclxv) ٣٣٤ / ١ / ٣٣٥.
- (ccclxvi) ميزان الاعتدال في نقد الرجال جـ ٢ ص ٥٥-٥٦.
- (ccclxvii) فتح الباري بشرح صحيح البخاري جـ ٩ ص ٥٠٣ وجـ ١٠ ص ٣٣٥.
- (ccclxviii) المجموع شرح المذهب للنووي جـ ١ ص ٣٠٩.
- (ccclxix) صحيح البخاري - كتاب الاستئذان - باب الختان بعد الكبر جـ ٨ ص ١١٩ وأخرجه أحمد في المسند ١ / ٢٦٤.

